العولمة وصدام الحضارات

قراءة في فكر مهاتير محمد

د. أحمد يوسف القرعي



مكتبة الشروق الدولية

العولمة وصدام الحضارات

قراءة فى فكر محاضير محمد

الطبعـــة الأولى

١٤٢٥ هـ ـــ ٢٠٠٥ م



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

العولمة وصدام الحضارات

قراءة فى فكر محاضير محمد

د. أحمد يوسف القرعى



مقدمة

المفكر ورجل الدولة محاضير بن محمد ليس فى حاجة إلى التعريف به، فهو من أبرز المفكرين الساسة أو الساسة المفكرين، حيث جمع بين ممارسة السياسة وصناعة الأفكار وتطبيقها على أرض الواقع عندما اعتلى قمة السلطة السياسية فى بلده (ماليزيا)، ونجح فى توظيف ملكاته الفكرية لاستحداث نهضة تنموية اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة على أرض بلاده، وكان الربان الأكثر مهارة وخبرة وهو يواجه عاصفة الأزمة الاقتصادية الطارئة فى منتصف الطريق عام ١٩٩٦/١٩٩٧م؛ فقد استطاع الاستفادة من أدبياته الطبية (كأستاذ طب سابق) فى كتابة روشتة الإصلاح الاقتصادى السريع والفعّال للأزمة التى عصفت بماليزيا ضمن دول آسيوية أخرى، رافضًا روشتة الإصلاح التقليدية التى وضعها صندوق النقد الدولى، وبهذا قاد محاضير ابن محمد بلاده إلى مصاف النمور الآسيوية العملاقة ومصاف الدول الصناعية المتقدمة فى عالم الشمال.

وكان من أبرز عوامل نجاح محاضير بن محمد فى استحداث تجربة تنموية متميزة لدولته ماليزيا تمتع مفكرنا برؤية

ثاقبة لكل متغيرات وظواهر العصر وفى مقدمتها ظاهرة العولمة وكيفية التعامل معها لصالح بلاده ولصالح قارته (آسيا) ولصالح أمته (الأمة الإسلامية)، ولصالح انتماءاته للعالم الثالث، عالم الدول النامية، وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ١٥. وكان مفكرنا جريئا فى نقده لتداعيات العولمة السلبية ولم يتردد فى المطالبة بوضع العولمة موضع المساءلة، وبعدم ترك الأمر برمته للدول الغنية أن تقرر ما تشاء.

ومفكرنا محاضير بن محمد من مواليد عام ١٩٢٥م وتمرس منذ شبابه المبكر على العمل فى الاتحادات الشبابية ككادر سياسى ملتزم، ثم دخل حلبة العمل الحزبى منذ منتصف الأربعينيات، وانغمس فى الأنشطة السياسية خلال دراسته فى كلية الطب، وبعدها دخل معترك العمل البرلمانى منذ منتصف الستينيات وبدأ تولى عدد من الحقائب الوزارية خلال السبعينيات قبل اختياره رئيسا للوزراء فى يوليو ١٩٨١م. وظل على قمة السلطة السياسية حتى تركها طواعية فى نوفمبر ٢٠٠٣م بعد أن قدم تجربة رائدة تنموية مصحوبة بزاد فكرى خلاق ورؤية ثقافية واسعة، عبر عنها فى خطبه وأحاديثه فى المناسبات القومية لبلاده وأمام المحافل الإقليمية والدولية، وضمتها موسوعته بمجلداتها العشرة المنشورة عام ٢٠٠٣م، والتى تولت نشرها دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبنانى ببيروت.

وموسوعة محاضير بن محمد عطاء فكرى متدفق لا ينطلق من فراغ وإنما من وحى رؤية إصلاحية، نجحت على أرض الواقع ولها دروسها المستفادة أمام كل شعوب الدول النامية وآن الأوان بمثل هذا العمل الموسوعى - أن تتبادل تلك الدول خبراتها وتجاربها وتبحث معا سبل التعاون والمشاركة فيما بينها.

ونستطيع القول دون مبالغة إن كتابات مفكرنا محاضير بن محمد تشكل إضافة فكرية إلى اجتهادات المفكرين العرب والمسلمين الذين أبدعوا فى هذا المجال، وفى مقدمتهم: الفارابى، والكواكبى، والأفغانى، ورشيد رضا، ومالك بن نبى (صاحب كتاب كومنولث العالم الإسلامى)، وجمال حمدان (فى كتابه العالم الاسلامى) . . إلخ.

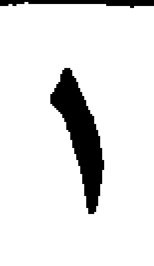
نحن إذن أمام مشروع نهضوى فكرى وعلمى معًا أبدع صاحبه فى عطائه الفكرى جنبًا إلى جنب مع إنجازاته التنموية داخل بلده «ماليزيا» ومشاركته فى التعاون الآسيوى الإقليمى، وفى المحافل الدولية . وكل الشواهد تؤكد أن تجربة محاضير بن محمد تعد لبنة فى إعادة ترتيب كل من بيت العالم الإسلامى، والعالم الثالث لمواجهة أخطبوط العولمة وتداعياتها وإرساء لديمقراطية عادلة فى القرية الكونية التى ترفض مبدأ الهيمنة القطبية .

وتشكل فصول هذا الكتاب الصغير قراءة فى فكر محاضير بن محمد من واقع مجموعة مقالات نشرتها تباعًا فى صفحات قضايا وآراء بجريدة

الأهرام فيما بين أول نوفمبر ، و٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣م . كما حرصت على نشر نص محاضرة محاضير بن محمد عن التكامل بين الحضارات والثقافات المختلفة كملحق خاص للكتاب وهى إحدى محاضرتين ألقاهما مفكرنا محاضير محمد بمكتبة الإسكندرية فى ٥ ، ٦ سبتمبر ٢٠٠٤م.

د. أحمد يوسف القرعى
نائب رئيس تحرير الأهرام
مدير تحرير مجلة السياسة الدولية

* * *



العولمة وتحدياتها

برغم كونه ليبرالى الفكر حتى النخاع ويؤمن بنظام السوق والرأسمالية ومن ثم فهو عولمى التوجه .. برغم هذا فقد كان وما يزال مفكرنا محاضير بن محمد (رئيس وزراء ماليزيا الذى ترك منصبه فى نوفمبر ٢٠٠٣ م) من أشد خصوم العولمة بواقعها المعاصر، فقد أبرز وجهها القبيح وكشف عملاءها من المضاربين والمتلاعبين بالأموال الضخمة وبالعملة فى البورصة ،ووصفهم بأنهم عناصر مارقة لا خلاق لهم فى المجتمعات البشرية تسىء استغلال النظام دائمًا ، كما تحصل على مكاسب خطيرة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية .

هكذا انتقدها بشدة محاضير بن محمد وكانت أقوى كلماته نقدًا عندما قال مفكرنا : إنه إذا تغاضينا عن كثير من عيوب ونقائص العولمة فلن تستمر العولمة ،ولن يمكن الدفاع عنها، وبدلاً من ذلك ستصبح كما هى فى دوائر متعددة مجرد كلمة بذيئة ومثلها مثل العديد من الأفكار المزيفة الأخرى سينتهى بها الحال إلى مزبلة التاريخ . وأن الوضع الحالى لا يمكن أن يستمر، وأن العالم لن يتحمل أكثر من ذلك .. ويؤكد

مفكرنا هنا أنه يجب أن تكون لدينا القوة والشجاعة لنقوم بما هو منتج ونافع لشعوبنا وللمجتمع الإنسانى العالمى ؛ لأن وعد العولمة بتحقيق الرخاء الكونى ليس سوى وهم وضلال ، وأنه من الحكمة أن نتعامل بشكل براجماتى مع المطالب التى يقدسها أنصار العولمة الذين زعموا أن العولمة صالحة لكل فرد ، وفى كل الأزمان ، وبكل الوسائل ، وذلك مناقض لكل الحقائق التى أفرزتها تجارب عديد من الدول فى شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

***

وتستمد كتابات مفكرنا محاضير بن محمد عن العولمة وتحدياتها أهميتها من كونها كتابات رجل دولة خاض تجربة الإصلاح الاقتصادى فى بلاده بسياسات جريئة وغير تقليدية خلال عامى ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨م لمواجهة المضاربات المالية فى البورصة ولإنقاذ الاقتصاد الماليزى الذى كان على شفا الانهيار . . ولم يكن هجوم مفكرنا على نظام السوق والرأسمالية والعولمة يعنى عدم إيمانه بهذا النظام ، فماليزيا ضمن الدول الأكثر عولمة وانفتاحًا على العالم ، وإنما انصب نقد مفكرنا على العولمة الجامحة دون قيد أو شرط ، حيث طالب بمساءلة العولمة الحالية وعدم تركها هكذا للدول الغنية لبلورتها وخضوعها لقوانين وممارسات تحمى الدول الفقيرة من تكرار التعرض لاضطرابات اقتصادية ضخمة ، مع منح التسهيلات لغير القادرين . كما طالب مفكرنا بأن تعمل الدول النامية معًا ليكون لها دور فى اتخاذ القرارات التى تمنح العولمة شكلاً متوازنًا .

بمثل تلك الأفكار والآراء حول العولمة وتحدياتها وكيفية تعامل شعوب الدول النامية مع تداعياتها تناول مفكرنا محاضير بن محمد مسألة العولمة فى مجلدين (الرابع والسادس) من المجلدات العشرة لموسوعته القيمة التى نشرتها أخيرا دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبنانى ببيروت .

ويمكن تركيز الكم الهائل من الأفكار والآراء التى أدلى بها محاضير ابن محمد حول العولمة فى نقطتين أساسيتين : أولاهما : القبول بالعولمة كظاهرة من حيث المبدأ ، وفى الوقت نفسه نقدها نقدًا لاذعًا من حيث واقعها الحالى . والنقطة الأخرى تتعلق بكيفية التعامل مع العولمة ومواجهة أخطارها .

❋ ❋ ❋

وبشأن القبول بالعولمة كظاهرة من حيث المبدأ ـ وفى الوقت نفسه نقدها نقدا لاذعا من حيث واقعها الحالى ـ يمكن تقديم عدد من الأفكار والآراء التى تبناها مفكرنا محاضير بن محمد فيما يلى :

❋ قد تكون العولمة فكرة حان وقتها ، ولكن هذا وحده يجب ألا يعنى أنه يجب علينا جميعا قبولها صاغرين ، لا بد أن نضمن أنها لمصلحتنا ـ فرادى ومجتمعين ـ قبل أن نقبلها . ويقدم مفكرنا الدروس المستفادة من تجربة بلاده ويقول : لقد عاش بعضنا بالفعل تجربة كبيرة من التدفق الحر المعولم لرأس المال ، لقد استفدنا ولكننا كذلك عانينا ونعانى حين يكون هناك سوء استغلال . ولا بد من الاستفادة من تجاربنا فى تشكيل العولمة

وتحسينها كي نقلل من سوء الاستغلال، ونساعد في تحقيق الخير الذي تعد به العولمة .

* اليوم تتجاهل العولمة من هم أشد فقراً ، وبرغم أنه في عالم عولمي يجب توزيع الثروة بالتساوي على كل العالم فإن ذلك لا يحدث ، عالم اليوم شديد الثراء ولقد أسهم الجمع بين أشكال التكنولوچيا والموارد الطبيعية في أن يصبح تكوين ثروة غير محدودة أمراً ممكنًا ، وهناك من الثروة في العالم ما يكفي للتخلص نهائيًا من الفقر .

* طبقا لما يقوله مفكرو الغرب وواضعو أيديولوچياته الكبار ، فإن العولمة تقوم على إزالة الحدود والحواجز القومية أمام تدفق رأس المال إلى حيث يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، وبما أن رأس المال - وعمليًا كل السلع المصنعة - يخص الدول المتقدمة والغنية ، فلا بد من أن يؤدي فتح الحدود إلى إجبار الفقراء على قبول تدفق كل شيء من رأس المال حتى السلع المصنعة وحتى الخدمات من الأغنياء ، وسوف تكون المحصلة تدفقًا ضخمًا في اتجاه الخارج لكل ما لدى الدولة الفقيرة من نقد أجنبي .

* عندما تدعو العولمة إلى التدفق الحر لرأس المال فإن إساءات خطيرة يمكن أن تحدث ، ففي عالم بلا حدود يمكن للمتلاعبين الذين لديهم كم غير محدود من المال عرض أية كمية من أية سلعة في أنحاء العالم بأسعار أقل باستمرار ، وسوف يجد منتجو السلعة الحقيقيون الأسعار تهبط إلى ما دون التكلفة الفعلية مما يؤدي إلى خسائر ضخمة . وكثيراً ما يخسر المتعاملون الحقيقيون في السلع الحقيقية المال في حين يكسب المضاربون

والمتلاعبون أموالاً ضخمة دون أن يمتلكوا أية بضائع أو سلع أو عملات حقيقية أو يسلموها . ويمكن أن تفلس دول وحكوماتها بالكامل ؛ لأن منتجاتها تأتى بأسعار دون التكلفة وتفقد عملاتها قيمتها . والخسارة ليست اقتصادية وحسب ، بل كذلك اجتماعية وسياسية . ويمكن أن تسقط الحكومات ومنها ما سقط بالفعل بسبب هذا التعامل فى السلع التى لا وجود لها بما فى ذلك المال . ولذلك فإنه حين تجعل العولمة تدفق رأس المال حرّاً فإن إساءات خطيرة يمكن أن تحدث .

هكذا أوضح مفكرنا الجانب المضىء للعولمة فى كلمات قليلة ، بينما أفاض بكلمات كثيرة وهو يعدد مظالمها . وهنا يقول : من الواضح أن العولمة (والعالم لا تحده حدود) لها حسناتها وسيئاتها فهى ليست علاجًا لكل العلل الاقتصادية ، فبينما يمكن أن تغنى الفقراء فمن الممكن كذلك أن تفقر الأغنياء ، بل وتدمر اقتصاد الدول والأقاليم . . وبهذا أوضح مفكرنا الظلم الاجتماعى والاقتصادى المحتمل الذى قد ينتج عن العولمة غير المقيدة التى تسود فيها مصلحة الأقوى . ومن هنا وصف محاضير بن محمد العولمة بأنها مفهوم لا يتصف بالكمال فقد يأتى بالخير الكثير إلا أنه فى الوقت نفسه يمكن أن يساء استغلاله وأن يؤدى إلى نتائج مأسوية .

وتتضح هنا أبرز أفكار مفكرنا محاضير بن محمد بشأن قبوله من حيث المبدأ لظاهرة العولمة مع نقدها نقداً لاذعًا وكشف عوراتها . ومع نقده اللاذع للعولمة وتداعياتها وتقديم صورة مخيفة لها فإنه يعود ويؤكد أنه ليس بوسعنا أن نرفض العولمة كلية لكننا نستطيع التأثير فى تفسيرها

ونستطيع تنظيمها ، ونستطيع تغيير إيقاعها ونستطيع إعادة تشكيلها ، فالعولمة - كما يوضح مفكرنا - ليست مرادفة لعالم بلا حدود ، فالحدود يجب أن تستمر وتحترم ، فبواسطة الحدود نستطيع أن نحدد ما يمكن أن يمر وما لا يستطيع ذلك . وبالطبع لن نستطيع إحكام السيطرة بشكل تام . وفي وجود الحدود نستطيع أن نحمى بعض صناعاتنا حتى تصبح قادرة على المنافسة ونستطيع أن نفرض حظرًا أو تعريفة جمركية على المنتجات التى يمكنها أن تدخل منافسة غير متكافئة لصالحها مع مشروعاتنا . ونستطيع كذلك أن نمنع المتلاعبين بالبورصة من تعريضها للإفلاس كما سبق وفعلوا عن عمد فى شرق آسيا خلال عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨م ، وبواسطة الحدود هناك أشياء كثيرة - كما يقول مفكرنا - نستطيع القيام بها لندعم أنفسنا ولنمنح أنفسنا الوقت اللازم لكى نستعد للمواجهة التى تبدو محتومة مع العولمة الفوضوية تمامًا .

وهنا يتساءل مفكرنا ويقول . . هل يجب أن نتعرض لكوارث مريعة ثمنًا للعولمة؟ . . وهل من الممكن أن تكون هناك عولمة دون ذلك الألم الذى لا يحتمل ؟

* ويجيب مفكرنا عن هذا قائلاً : نعم ليس من الضرورى أن يصاحب العولمة تسيب تام . فالاثنان ليسا الشيء نفسه وعن طريق بعض الترتيبات من الممكن الحصول على عولمة ليس فقط أقل تدميرية بل ومفيدة للجميع . وهنا يقدم مفكرنا محاضير بن محمد عددًا من الأفكار والآراء يمكن تسجيل أهمها فيما يلى :

* ينبغى إعادة النظر فى العولمة وإلغاء القيود ، ونتذكر أن الأمر احتاج من الدول المتقدمة فى أوروپا نحو ٥٠ سنة كى تزيل حواجزها التجارية القائمة فيما بينها ، وإن لم تكن الإزالة كاملة حينذاك ، بل إن الدول الأوروپية أكثر تطوراً من دول العالم الأخرى فى الوقت الراهن. ومن المؤكد أنه ينبغى عدم مساواة العالم المعولم باتحاد الدول الأوروپية ، حيث أزيلت الحدود تقريبًا الآن وبات الوصول متاحًا بشكل أكبر للجميع . . وربما يكون من المتوقع أن تتخلى دول العالم عن الحدود وتصبح موحدة مثل أوروپا ، ولكن الكثيرين خرجوا للتو من قيد الاستعمار ، ويقدرون ذلك القدر القليل من الحرية التى ينعمون بها تقديراً كبيراً يجعلهم لا يصبحون مواطنين متساوين تساويًا واضحًا من مواطنى الأرض ، فهم يشكون فى أنهم سيصبحون بحق مواطنين متساوين كما يشكون فى أنهم سيعودون من جديد رعايا للقوى وصاحب النفوذ الذى تصادف أنه هو نفسه سادتهم الاستعماريون القدامى .

* إذا ما منحت المزايا للدول الضعيفة شريطة بقاء القواعد واللوائح فمن المحتمل جداً أن تساعد العولمة الدول النامية على اللحاق بالدول المتقدمة .

والواقع أنها يمكن أن تكون قوية ومنافسة بالفعل فى بعض المجالات . وهكذا فإنه حيثما تكن المنتجات الطبيعية والعمالة فى المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، فمن الممكن أن تكون أكثر قدرة على المنافسة بين الدول المتقدمة التى استنفدت سلعها ، وتكلفة العمالة فيها عالية جداً .

* إذا كانت العولمة ستفيد العالم فلا بد من أخذ قوى الشريك أو الشركاء التجاريين النسبية فى الاعتبار . ولن يكلف الشركاء الكبار الكثيرين إن أعطيت مزايا للشركاء الأضعف . والواقع أن هذا سوف يفيد على المدى الطويل الشريك الأفضل ؛ لأن الرفاهية التى يحققها الشريك الأضعف بسبب المزايا سوف تجعل السوق أكثر فاعلية ونجاحًا، وهى السوق المستديمة بالنسبة للأغنياء .

* لن يكون للعالم المعولم معنى ما لم يكن عالمًا غنيًا وينعم بالعدل والمساواة ، ولا بد كذلك أن يساهم فى إلغاء القيود وإزالة الحدود وحرية تدفق رءوس الأموال فى الوقت الذى يجرى فيه إغناء من هم أغنياء بالفعل ، فى إحداث نمو سريع وعادل للفقراء . وليس المهم هو العولمة أو إزالة القيود أو إزالة الحدود أو حرية تدفق رءوس الأموال ، بل إن ما يهم هو ما يمكن أن تفعله للتجارة العالمية وللنمو الاقتصادى ولتخفيف حدة فقر العالم . وإذا كانت هذه الأفكار والمفاهيم ستفيد فينبغى علينا جميعًا الترحيب بها ، أما إذا لم تكن هناك فائدة منها ، وإذا كانت ستزيد البائسين بؤسًا فحينئذ ينبغى رفضها ، برغم مسايرتها للعصر ، وبرغم التقدم الذى تشهده التكنولوچيا وما يتسم به الاتصال من سرعة .

* يمكن أن توجد العولمة عالمًا أفضل ما لم نتعصب لها ، فليس كل ما يتم باسم العولمة ستكون نتائجه طيبة . ويجب أن نَحْذر دائمًا النتائج العكسية ونستعد لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أو حتى إلغاء بعض اتجاهات العولمة لضمان عدم حدوث النتائج العكسية لنا . . . فالعبرة

بالنتائج ، فإذا كانت النتائج طيبة من كل النواحى فلنقبل تجليات العولمة التى تختص بها . أما إذا كانت النتائج سيئة ـ وهى كذلك فى حالة التعامل فى العملات فينبغى علينا بحث النظام من جديد ، وأن نكون مستعدين لتخليص النظام من ذلك .

* إن التحدى الذى تواجهه الدول النامية بصفة عامة ، ليس فى كيفية التعامل مع المفهوم الحالى للعولمة ولكن فى كيفية تفعيله والاستفادة منه . التحدى الذى تواجهه آسيا هو التأثير فى الفكر الخاص بالعولمة وإعادة تشكيله للحد من فرص إغراقه وتدميره للاقتصاديات وللدول . ومن الواضح أنه لكى نضمن تحقيق عولمة جديدة فى النظام العالمى الجديد ـ الذى يجب أن نعيشه ـ يجب أن نعمل معًا على مستوى عالمى ودولى ، وعلى مستوى إقليمى ، وكذلك داخل حدود دولنا ذات السيادة ، يجب أن نعمل على مستوى تلك الأصعدة الثلاثة :

ـ على المستوى العالمى والدولى يجب أن نعمل على تدعيم وحدة الجنوب ، ويجب ألا ننسى الجنوب بأكمله عندما يتحتم علينا أن نكون مجموعات مركزية أكثر اندماجًا وائتلافات فاعلة ، والتى تستطيع أن تتفاهم وتدير قضايا وبرامج معينة من المديونية إلى أسعار السلع وشروط التجارة ، وكذلك التقسيم الرقمى . . وباعتبارنا أعضاء من الجنوب يجب أن نكوّن لذلك ائتلافات فاعلة مع منظمات وحكومات ، واهتمامات الشمال التى نتقاسم معها قضية مشتركة .

ـ وعلى المستوى الإقليمى ليس هناك وقت نضيعه فى آسيا لتحقيق فكرة الاتحاد الاقتصادى الإقليمى الآسيوى وإنشاء صندوق النقد الآسيوى .

ـ وعلى المستوى الوطنى يجب الحفاظ على حقنا فى السيادة المستقلة ، ويجب ألا نسمح لأحد أن يخدعنا ويجعلنا نظن أن فكرة الدولة القومية قد ماتت ، إنها لم تمت ، إنها ما زالت حية وتقاوم ، ويعد هذا أكثر التحديات صعوبة وحسمًا .

***

وأخيرا فمن أهم التساؤلات التى طرحها مفكرنا محاضير بن محمد وأجاب عنها التساؤل التالى :

ماذا بعد العولمة والفكر العولمى إذن؟

وجاءت إجابة مفكرنا مختصرة وقوية ومفيدة وهو يقول :

قد يكون هناك قهر تام للضعيف من القوى ، ما دامت الرأسمالية ماضية فى غيها ، وقد يكون هناك عالم ديمقراطى تتوحد فيه الموارد مع الإبداع الإنسانى لإيجاد أعظم حضارة إنسانية على الإطلاق .

عالمنا إذن أمام خيارين ، والصعوبة البالغة أن الخيار الثانى ليس مدرجًا فى أجندة أى محفل دولى (*) .

(*) مقالنا المنشور بالأهرام ـ ٩ نوفمبر ٢٠٠٣م .



صدام الحضارات والحوار المتعثر بين الشمال والجنوب

من منطلق دعوته إلى عولمة أكثر عدلاً وإنصافًا لمصلحة كل الشعوب وكل الدول كبيرها وصغيرها، جاءت دعوته إلى حوار الحضارات لا صدامها، ودعوته إلى تصحيح مسار الحوار المتعثر بين الشمال والجنوب، ودعوته إلى عالمية حقوق الإنسان، وأخيراً دعوته إلى إصلاح الأمم المتحدة بهدف أسمى هو بناء كومنولث كونى واحد يسوده مبدأ المشاركة الذكية .

هكذا تتضح مكونات منظومة الدعوة التى عبر عنها مفكرنا محاضير ابن محمد رئيس وزراء ماليزيا الذى ترك منصبه منذ نوفمبر ٢٠٠٣م، بعد أن قدم نموذجًا أمثل لبناء الأوطان والمجتمعات لا تزال دروسه المستفادة ماثلة وقائمة أمام شعوب ودول العالم الثالث، وتم نشر مجموعة من أفكاره فى عشرة مجلدات من مطبوعات دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبنانى ببيروت .

وكان نقد مفكرنا محاضير بن محمد لمروجى صدام الحضارات نقداً لاذعًا قائلاً: إن صدام الحضارات ما هو إلا نجس وقذارة لا يمكن أن نقبلها، وأيضًا فإن التعايش العقيم وغير المثمر بين الحضارات لا يمكن

قبوله، ولا يمكن السكوت عليه، ويتساءل مفكرنا: لماذا التسامح في الاختلافات فقط، ولماذا لا يستطيعون تقبلها؟

ويوجه مفكرنا كلامه إلى الذين يسعون وراء صدام الحضارات، ويقول بعضهم إن ما يجب أن نسعى إليه ونبحث عنه هو التعايش السلمي بين الحضارات، فلماذا لا نؤكد على الاحتفاء بكل الحضارات؟ إن الحضارة ليست هي التسامح مع بعضنا البعض، أو هي مناقشة الاختلافات فيما بيننا فقط، بل هي الاعتزاز والتمسك بهذه الاختلافات، هي الاحتفال بأفضل ما يميز وتعتز به وتقدمه كل حضارة وثقافة .

ويكشف مفكرنا مخطط دعاة صدام الحضارات، فيقول إنهم يعتقدون أن كل ما يأتي من الغرب فهو عالمي، أما الأفكار والثقافات الأخرى فغير ضرورية وزائدة عن الحاجة ولو ظلت فسيقع صدام الحضارات .

ولتجنب هذا - من وجهة نظرهم - يجب أن تكون هناك حضارة واحدة فقط في العالم، فكل شيء يجب أن يتخذ معياراً قياسيّا وفقًا للممارسات الغربية، على الرغم من أن هذه المعايير القياسية يمكن أن تتغير إذا ما تغير الغرب، وهكذا فإن العالم المتعولم - كما يراه الغرب - سيتسق بأكمله وسينظر إلى التنوع فيه على أنه شيء عابر، ولذلك يجب القضاء عليه، بمعنى القضاء على كل الحضارات الأخرى .

وهنا يلقن مفكرنا محاضير بن محمد دعاة صدام الحضارات درسًا بليغًا في التاريخ ويؤكد أن جميع الحضارات تقوم وتنهار بعد أن تبلغ

الذروة منها وهذا ما حدث للإمبراطورية الرومانية، وهو نفس ما حدث للإمبراطورية الإسلامية، فعندما كانت الديانة هى دافعهم أرادوا أن يكتسبوا المعرفة، فدرسوا أعمال الإغريق والرومان وترجموها إلى العربية، واعتاد الأوروپيون أن يلتحقوا بالجامعات الإسلامية فى بغداد والعراق؛ لأنهم عرفوا أنهم أرقى الشعوب، وفى هذه المرحلة توقف المسلمون عن طلب المعرفة . وهذا مثل الأغنياء الذين يسندون الأعمال الشاقة إلى الأجانب، فإذا فعلوا ذلك وهنت عضلاتهم . . وهنا يطالب مفكرنا محاضير بن محمد عندما ترتقى شعوبنا وهو أمر حتمى فالشىء المهم هو أن يبقى الشباب منتبهًا وفعّالا على الدوام، والأهداف المتتابعة إحدى الطرق لتحقيق ذلك فإذا تحقق هدف ظهر هدف آخر، وعندما نظن أنه لا يوجد شىء بعد ذلك يلزم تحقيقه، فسوف تموت إرادتنا، فمن الضرورى إذن أن تسعى الدول وراء هدف بعد الآخر حتى يظل المجتمع حيًا ومنتبهًا .

ورؤية مفكرنا محاضير بن محمد هنا تؤكد دروسًا مهمة لكل أصحاب الحضارات من أجل ازدهار عالمنا المعاصر ككل، الذى يجب ألا يعمل فقط على أساس من الاحترام المتبادل بين أصحاب الحضارات المختلفة، بل يجب عليه أيضًا أن يشجع قيام حضارة عالمية يدفعها احتفاء بالحضارات كلها وتحتوى على كل ما يميز جميع الحضارات .

* * *

وانسجامًا مع دعوة مفكرنا محاضير بن محمد لحوار الحضارات تأتى

دعوته من أجل تفعيل دور حوار الشمال والجنوب وهو الحوار الغائب والمتعثر .

ويفسر مفكرنا خلفية تقسيم العالم إلى شمال وجنوب ويرجعها إلى العلاقات القديمة بين القوى الإمبريالية الغربية ومستعمراتها، والمنتظر بعد حصول المستعمرات السابقة على استقلالها أن تكون علاقاتها بسادتها الاستعماريين السابقين علاقة أنداد، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الحال ليس كذلك، فكل ما حدث هو تغيير فى الاسم من كونها مستعمرات إلى كونها جنوبا، وأصبح السادة المستعمرون السابقون يسمون شمالاً، والضغوط القمعية الآن أقل مباشرة وتجرى باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا أن الأثر واحد، ولا بد من أن تخضع المستعمرات السابقة للشمال، أى للقواعد والتنظيمات والسياسات التى يضعها الشمال من أجل مصلحة الشمال .

وهنا يتساءل مفكرنا محاضير بن محمد : كيف ندير إذن العلاقات بين الشمال والجنوب؟ كيف تحل المشكلات الناشئة عن هذه العلاقة غير المتكافئة فى سياق الحاضر؟

ويجيب مفكرنا عن هذا التساؤل بتقديم عدد من الحقائق والوقائع الخطيرة التى تكشف الوجه القبيح لدول الشمال ونواياها الاستفزازية قديمًا وحديثًا فيما يلى :

أولاً : على مدى عدة قرون رأينا الأمم القوية تثرى نفسها بإفقار غيرها، وها هم يتحدثون عن لعبة حاصل الجمع صفر، والتى يتحقق فيها مكسب أمة على حساب وخسارة الأمم الأخرى . وكانت عبارة انقر

جارك فى أيام الاستعمار قائمة إلى أيامنا هذه، لقد استخلصوا موارد المستعمرات؛ ليعودوا بها إلى عواصمهم، وبعدما أصبح الاستعمار بغيضًا وغير محترم غيروا شروط التجارة، حيث اضطرت الأمم المستقلة حديثًا، التى كانت مستعمرات فى السابق، إلى بيع أكثر منتجاتها الأولية، حتى تتمكن من شراء الأقل والأقل من السلع المصنعة من الأمم المتقدمة .

والآن يطلب من الدول الفقيرة ألا تستغل مواردها؛ لأنها تعرض مناخ العالم وجودة البيئة وصلاحيتها للخطر، يطلب منها ذلك من أجل صالح الأثرياء . ويجب ألا تدفع أجورًا منخفضة؛ لأن ذلك من شأنه أن يفقد العمال فى الدول المتقدمة وظائفهم، أى أن الدول النامية يجب ألا تستغل مزاياها التنافسية .

ثانيًا : يحب الغرب أن يستخدم عبارة الملعب المستوى ويتجاهل الحقيقة القائلة إن الملعب المستوى إذا لم تكن الفرق المتنافسة فيه تعامل بعدالة، فهو بعيد عن النزاهة . وإذا أتيت بكبار يلعبون كرة القدم الأمريكية ضد أطفال صغار من الدول النامية، فلقد يفوز الأطفال، فالملعب المستوى اختراع من الدول الغنية لتقنين المنافسة غير العادلة، فالصحافة العالمية التى يتحكم فيها الغرب تحاول أن تبرر نزاهة الملعب المستوى، وحتى الدول النامية عليها أن تستخدم وسائل الإعلام الغربية حيث إن وكالاتها لا تغطى أحداث العالم، ونتيجة لذلك تذاع الأفكار المشوشة فى كل مكان، وما حدث فعلاً فى أثناء أزمة العملة فى شرق آسيا لم ينقل على النحو الصحيح . والسيطرة على وسائل الإعلام

العـالمية من قـبل زمـرة قليلة من أفـراد من الغـرب ثـراؤهـم فـوق العـادة هو وضع غير صحى وغير ديمقراطى .

ثالثًا : إن التعامل مع تجارة العملة وبوجهة نظرها فى الأفكار الجديدة مثل العولمة والعالم بلا حدود والنزعة الليبرالية والسوق الحرة وكل هذه الأمور التى يقال عنها تفيد العالم قاطبة ، يمكن أن يأتى هذا التعامل بكثير من الأضرار ما لم يعاد توصيفه مع الأخذ فى الاعتبار مراحل تنمية مختلف البلاد ، وهذه الأفكار كما هى ابتدعتها وفسرتها الدول المتقدمة لصالحها الخاص ، ونحن معشر الدول النامية نطالب بالسماح لنا بإعادة تفسيرها ؛ لنضمن أن المكاسب سوف تقسم بالعدل بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

ومن الواضح أن الدول المتقدمة صدمت وغضبت من الاحتجاج العنيف ضد العولمة والتجارة الحرة فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل بواشنطن ، ولو حدث ذلك فى دول نامية لقالوا : إن هذا يرجع إلى الجهل المألوف ورد الفعل العاطفى للشعب فى تلك البلاد ، ولكن هذا حدث فى إحدى دولهم ضم كثيراً من أبنائهم ، ولا يمكن تجاهل مثل هذه المعارضة .

وإلى جانب ذلك فكثير من ذوى النفوذ الضالعين فى الاقتصاديات والأنظمة الأخرى سلموا بأن التجارة الحرة والعولمة ربما لا يكونان أفضل الأمور فى العالم ، وربما كانت هناك أساليب أخرى للتعامل مع المشكلات الاقتصادية يمكن أن تنجح هى الأخرى .

ورغم خطورة مثل تلك التوجهات والممارسات التى تمارسها دول الشمال، فإن مفكرنا محاضير بن محمد لم يفقد الثقة فى أهمية وضرورة تفعيل وتنشيط حوار الشمال والجنوب، مؤكدًا أن الدول النامية فى حاجة إلى الدخول فى مباحثات مع دول الشمال، أى : الدول المتقدمة، وبالتحديد مع دول مجموعة الـ ٨، وهى الدول الرائدة فى الصناعة، وأنه عندما يوضع المخطط الاقتصادى العالمى الجديد يجب ألا يقتصر وضعه فقط على دول مجموعة الـ ٨ أو مؤسسات «بريتون وودز» مثل صندوق النقد الدولى، أو البنك الدولى، أو بنك التسوية العالمية فلا بد من أن يكون للدول النامية رأى فى تغيير النظام الاقتصادى والمالى العالمى، حيث واجهت دول الجنوب المشكلات التى أفرزها هذا النظام .

ومن أجل مواجهة هذا النظام الاقتصادى والمالى الدولى الخطير، يرى مفكرنا محاضير بن محمد أهمية وحدة صف دول الجنوب، ويقول : «هناك عدد كبير من الدول فى الجنوب، وكل دولة منا هى دولة فقيرة وغير قادرة على التأثير فى السياسات الدولية بما يخدم مصالحنا . ورغم الضعف الذى قد تبدو عليه كل دولة منا وهى بمفردها، فإن القوة الناتجة عن اتحادنا جديرة بالاحترام، ولهذا فمن البدهى قول إننا إذا أردنا أن نكون مؤثرين يجب أن نعمل سويا» .

***

ولقد حمل مفكرنا محاضير بن محمد الكثير من تلك الأفكار والرؤى إلى مختلف المحافل الإقليمية والدولية، داعيًا إلى حوار الحضارات

وحوار الشمال والجنوب فى سياق دعوته الكبرى إلى قيام كومنولث كونى واحد تكون الأمم المتحدة بعد إصلاحها منطلقًا لذلك، وتكون عالمية حقوق الإنسان حصنًا وملاذًا لكل شعوب هذا الكومنولث الكونى الواحد . . وليكن هذا موضوع المقال التالى(*) .

* * *

(*) مقالنا المنشور بجريدة الأهرام - ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٣م.



٣

حقوق الإنسان بين العالمية وازدواجية المعايير

في سياق دعوته إلى بناء كومنولث كونى واحد أبرز مفكرنا الماليزى المعروف محاضير بن محمد فى المجلدات العشرة لموسوعته أهمية مفهوم عالمية حقوق الإنسان من منطلق الدعوة إلى عولمة أكثر عدلاً وإنصافًا لمصلحة كل الشعوب وكل الدول كبيرها وصغيرها، وهنا يؤكد مفكرنا ضرورة مناقشة وإعادة تعريف مسألة حقوق الإنسان دون أن يدعى أحد ولا دولة ولا شعب ولا حضارة أن من حقه (أو حقها) احتكار الحكمة أو معرفة ما يمثل حقوق الإنسان، ويوجه مفكرنا كلامه إلى الليبراليين الغربيين قائلاً:

إنهم آخر من يستطيع تعريف حقوق الإنسان، أو التحدث عنها فى هذه المرحلة، فالأفكار الليبرالية الغربية بشأن حقوق الإنسان وغيرها من القضايا لا تقدم إجابة عما يواجهه عالم اليوم من أهوال . والكل بمعنى كل الدول وكل الشعوب وكل الحضارات، لا بد من أن يكون له الحق فى تقديم مقترحاته والإسهام فى صياغة مجموعة قيم دولية جديدة قد تساعد فى حل ما يواجهه العالم اليوم من مشكلات، وفى موسوعته (التى

نشرتها دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبنانى ببيروت) يكشف مفكرنا محاضير بن محمد حكاية وحقيقة حقوق الإنسان الغربية وواقعها الذى يدعو للسخرية (على حد قوله)، ويعطى أمثلة من الواقع المرير لممارسات أوروپا وأمريكا الشمالية .

ومن أبرز المآخذ التى يسجلها مفكرنا على تجربة حقوق الإنسان الغربية (مفهومًا وممارسة) نذكر على سبيل المثال المآخذ الثلاثة التالية من واقع ما جاء على امتداد مجلدات الموسوعة :

(١) عدم الإيمان بعالمية حقوق الإنسان طوال الحقبة الاستعمارية وحتى الحرب العالمية الثانية .

(٢) ممارسة أشكال ديمقراطية لحقوق الإنسان فى السياسة والحكم وشئون المجتمع لا ترقى (شكلاً ومضمونًا) إلى نموذج أمثل يمكن أن تحتذيه الدول النامية .

(٣) ممارسة ازدواجية المعايير فى مجال ممارسة حقوق الإنسان بالتدخل السافر فى الشئون الداخلية للدول على الرغم من استقلالها .

* * *

وبشأن عدم إيمان الغرب الأوروپى وأمريكا الشمالية بعالمية حقوق الإنسان يذكر مفكرنا محاضير بن محمد أن الأوروپيين قد قسموا العالم فى إمبراطوريتهم، حيث كانت أيديهم مطلقة فى المستعمرات ولا يؤمنون بعالمية حقوق الإنسان فقد كان من حق الرجل الأبيض أن يحكم غير

البيض وأن يقوم بتحضيرهم وأن ينشر دينه بينهم . كان ذلك هو عبء الرجل الأبيض الذى كان يتم تمجيده، باعتباره ـ كما زعموا ـ واجبًا كلفه به الرب . أما أبناء المستعمرات من غير البيض فلا بد أن يقبلوا حكم الرجل الأبيض تمامًا .

وإذا كان هناك سوء استخدام للسلطة أو للموقف من قبل البيض، كان على أبناء المستعمرات أن يقبلوا ذلك، باعتباره جزءًا من عملية تحضيرهم وتعويدهم على النظام وعلى قدر من التقدم، لم يكن لهم أن يسألوا سادتهم المستعمرين، وبالتأكيد لم يكن لهم أن يحاولوا تحرير أنفسهم، وعمليًا لم يكن هناك وجود لما يمكن أن يسمى بحقوق الإنسان بالنسبة لهم، أما بالنسبة لدول أوروپا الاستعمارية فقد كانت تلك الحقوق مقصورة على شعوبها لم تكن حقوق عالمية، وبذلك لم تنطبق على شعوب المستعمرات .

إلا أن الحرب العالمية الثانية شهدت رعب معسكرات الاعتقال النازية، حيث قتل ستة ملايين يهودى أوروپى بعد فظائع ضدهم لا يمكن تصورها . وفى الشرق، كان اليابانيون يديرون معسكرات الأسرى للأوروپيين الذين استسلموا، وبالرغم من أنهم لم يكونوا قساة بنفس القدر إلا أنهم أيضًا أساءوا معاملة أسرى الحرب .

وبعد أن صدمتها هذه الفظائع قررت قوى الحلفاء ألا يحدث مثل ذلك مرة أخرى، وقرروا أن يحددوا حقوق الإنسان العامة التى كان على منظمة جديدة أن تفرضها وهى منظمة الأمم المتحدة، وهكذا أعلنوا بانتهاج

صيغتهم لحقوق الإنسان العالمية متجاهلين تمامًا الفظائع والأهوال التى أحدثوها فى هيروشيما وناجازاكى وغير خجلين منها. بعد ذلك مباشرة، دخل الحلفاء المنتصرون الذين أسسوا الأمم المتحدة فى مشكلات مع حقوق الإنسان العالمية التى وضعوها، كانوا يعتقدون أن الانتصار الذى حققوه سيسفر عن استعادة إمبراطورياتهم فى آسيا وأفريقيا ومنطقة الكاريبى . . كانوا يعتقدون أنهم مؤهلون لفرض قوانينهم على رعاياهم، كانت تلك هى نظرتهم كما يتضح من كلام «ونستون تشرشل» العظيم الذى أعلن بكل تشامخ أنه لم ينتخب لكى يكون رئيسًا على اضمحلال الإمبراطورية البريطانية .

لكن ما حدث هو أن المناطق المستعمرة ردت على ذلك بأن طالبت بالاستقلال بناء على عالمية حقوق الإنسان ذاتها التى جاءت فى ميثاق الأمم المتحدة . . وباختصار فإن المستعمرات السابقة حصلت على استقلالها واحدة تلو الأخرى .

وعلى الرغم من هذا لم تتوقف الأساليب الاستعمارية القديمة، وإنما أخذت شكلاً آخر بمجرد أن استقلت المستعمرات بدأ الاستعمار بوسائل أخرى، حيث استمرت القوى الاقتصادية والإعلام الغربى والمنظمات غير الحكومية بعد أن رحلت الحكومات الاستعمارية. قد تتكلم الأمم المتحدة عن حقوق متساوية . . للدول صغيرها وكبيرها ولكن بات من الواضح أن الدول الكبيرة أو بالأحرى القوية كانت هى الأكثر مساواة من الدول الصغيرة، لقد واصل الاستعمار الجديد عملية السيادة السابقة .

ولكن القوى المتحالفة الرئيسية، والتى أنشأت الأمم المتحدة، ووضعت مسودة ميثاقها انقسمت إلى شرق وغرب أو الكتلة السوفييتية والكتلة الغربية، ولخوفها من إمكانية تحول الدول الجديدة إلى الكتلة السوفييتية، كانت حكومات الدول الغربية المتحالفة شديدة الانتباه وهى تقوم بالضغط على هذه الدول الجديدة .

بعد ذلك بوقت طويل، انتهت الحرب الباردة، وسقط الاتحاد السوفييتى مخلفًا عالمًا أحادى القطب، وسقط كل ادّعاء بعدم التدخل فى شئون الدول المستقلة، بدأ نظام عالمى جديد، تدعى فيه الدول القوية الحق فى أن تفرض نظام الحكم وسوقها الحرة ومفهومها عن حقوق الإنسان على كل الدول .

***

وبشأن ممارسة الليبراليين الغربيين لأشكال وصور ديمقراطية حقوق الإنسان فى السياسة والحكم وشئون المجتمع، يرى مفكرنا أنها لا ترقى إلى نموذج أمثل تحتذيه الدول النامية، ويقدم مفكرنا وقائع خطيرة تضع الديمقراطية الغربية فى قفص الاتهام، وفيما يلى أمثلة من تلك الوقائع الخطيرة :

أولاً: أن سجل الحكومات الديمقراطية الغربية ليس مشرفًا وسجل حقوق الإنسان لديهم أكثر سوءًا، إن تفسير الغرب لحقوق الإنسان معناه أن لكل فرد الحق فى عمل أى شىء يريده متحررًا من أى قيد تضعه الحكومة، ولا يهم إن كانت الحكومة منتخبة ديمقراطيّا بواسطة أغلبية

الشعب، فالحكومات كما يرى الديمقراطيون الليبراليون لا يمكن أن تقف ضد الرغبات الشخصية لأى فرد فى المجتمع، وربما لا تكون النتيجة كما كان يتوقع الديمقراطيون الليبراليون فى الأصل، لكن الأفراد قرروا أن يكسروا القوانين والقواعد التى تحكم مجتمعهم، بداية بأشياء بسيطة مثل تقاليد الملبس ورفض الزواج كمؤسسة اجتماعية .

ثانيًا : فى الوقت الذى تتفق فيه جميع الدول على أهمية نظام تعدد الأحزاب وممارسة الأفكار الليبرالية عن حقوق الإنسان كما تتصورها أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا أن الممارسة تختلف حتى فى الديمقراطية الغربية، ونجد أنه بينما نظام التعدد الحزبى هو الذى يحظى بالتأييد، إلا أننا نجد أن الموجود بالفعل فى كثير من الدول الغربية حزبان يمارسان العمل، وفى الوقت نفسه نجد أن نظام التعدد الحزبى يمكن أن يؤدى إلى عدم حصول أى حزب على أغلبية كافية لكى يشكل حكومة، كما أن التمثيل النسبى للأحزاب يمكن أن يكون له النتيجة نفسها، حتى نظام الحزبين قد يؤدى إلى أكثريات ضعيفة، الأمر الذى يضع الحكومة تحت رحمة الأعضاء عديمى الضمير وتهديداتهم بالتمرد والانسحاب وإسقاط الحكومة .

وبينما يمكن للدول المتقدمة أن تعمل بحكومات ضعيفة وربما دون حكومات، لكن الدول النامية لا يمكنها أن تعمل دون حكومة لديها سلطة قوية، والحكومة غير المستقرة والضعيفة ستؤدى إلى الفوضى، والفوضى لا يمكن أن تسهم فى تنمية ورفاهية الدول النامية،

ومن ثم سوف تكون السياسات الانقسامية هى الشغل الشاغل لوقت وأذهان الجميع ، كما نشهد فى كثير من الدول النامية اليوم .

وهنا يتساءل مفكرنا محاضير بن محمد ويقول : إذا كانت كل الدول النامية تريد أن تمارس الديمقراطية لكن هل لزام عليها ألا تمارس سوى الأشكال الليبرالية التى يضعها لها الغرب ، الأشكال التى ستؤدى إلى تأخير نموها ، وإعاقة استقلالها؟

***

وبشأن ممارسة ازدواجية المعايير فى مجال حقوق الإنسان يقول مفكرنا إن القوى الغربية بعد سقوط الاتحاد السوفييتى قد أعلنت أن من حقها التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة عندما يتوافر دليل على انتهاكها لحقوق الإنسان على الرغم من استقلالها ، وهنا يتساءل مفكرنا : ما مؤهلات الديمقراطية الليبرالية فى الغرب لكى يصبحوا القاضى والجلاد بالنسبة لسلوك الدول الأخرى ومواطنيها؟ وإذا كان لا بد من التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة ، ألا ينبغى أن تكون الأمم المتحدة هى المسئولة عن وضع الضوابط لذلك والقيام بالتنفيذ؟ يشير مفكرنا إلى أن الاعتراضات المتواضعة من بعض الدول الصغيرة قد أهملت تمامًا ، وهكذا نجد - من بين أشياء أخرى - أن بعض الناس فى بلاد بعيدة ، والذين يخرقون قوانين الدول القومية دون علم ، تتم محاكمتهم غيابيًا وتصدر ضدهم الأحكام ، وهذا أمر مخيف ؛ لأنك عندما تحاكم فى ظل قوانين

دولة أخرى ليس لك فيها حقوق تكون قد فقدت حريتك واستقلاليتك وأصبحت محتلاً مرة أخرى .

ومن أشكال ازدواجية المعايير أيضًا يوضح مفكرنا نماذج من أسوأ حالات النفاق الغربى، فالحكومات الغربية والإعلام والمنظمات غير الحكومية لا تكف عن إدانة الدول غير الغربية بسبب سجلاتها فى حقوق الإنسان، ويهددون بفرض العقوبات، وسحب المعونات، وإيقاف القروض والمقاطعة، الاقتصادية والتجارية، بل والتدخلات العسكرية ضد من يتهمونهم بانتهاك حقوق الإنسان، وربما وصل بهم الأمر إلى اختطاف أشخاص فى بلاد أخرى لمحاكمتهم فى بلادهم وتحت قوانينهم عندما يرون ذلك مناسبًا وفى حماسهم لمبدأ حقوق الإنسان فإنهم لا يحترمون استقلال أى بلد ولا حرمة حدوده الإقليمية

وأخيراً فإن ما تقدم يعد عرضًا مختصراً لأبرز الآراء التى تناولها مفكرنا محاضير بن محمد فى موسوعته بشأن دعوته إلى عالمية حقوق الإنسان لكل الدول والشعوب والحضارات فى سياق دعوته إلى بناء كومنولث كونى واحد . . وهنا حدد مفكرنا أيضًا أهمية إصلاح الأمم المتحدة وتستحق رؤيته فى هذا الشأن عرضًا خاصًا فى المقال التالى(*)

***

(*) مقالنا المنشور بجريدة الأهرام ـ ٤ ديسمبر ٢٠٠٣م.

٤

قضايا العصر الساخنة

مع تحديه للعولمة كظاهرة سرعان ما كشفت عن عوراتها ، وأفصحت عن مخطط دعاتها للهيمنة على القرية الكونية ككل ، حرص المفكر الماليزى المعروف محاضير بن محمد على كشف مواطن الضعف فى نظامنا الدولى الراهن فى محاولة لتصحيح مساره لصالح كل الحضارات ، وكل الشعوب وكل الدول كبيرها وصغيرها . وجاءت موسوعة مفكرنا محاضير بن محمد بمجلداتها العشرة لتضم منظومة أفكاره التى أعلنها وهو يخوض غمار تجربة تنموية رائدة لبلاده قبل أن يترك منصبه طواعية . والموسوعة إذن نتاج أفكار وممارسات مفكر ، ورجل دولة تعامل مع متغيرات عالمه وأحداث قارته الآسيوية ، ومسيرة بلاده برؤية نقدية لاذعة تعبر عن الخطاب السياسى لشعوب العالم الثالث .

وقراءة الموسوعة بمجلداتها العشرة (والتى نشرتها دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبنانى ببيروت) تكشف عن القضايا الدولية الساخنة ، والادّعاءات الفكرية الخطيرة التى فجرها وروج لها الغرب الليبرالى منذ توسعه الاستعمارى وحتى محاولته الأخيرة فى بناء عالم معولم لصالحه دون أهل الجنوب أو الدول النامية .

وكان من أبرز القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عالجها مفكرنا محاضير بن محمد فى موسوعته، نذكر قضايا إساءة استخدام القوة تحت ادّعاء حماية الأمن والسلام الدوليين، والترويج لتجارة السلاح الحديث والتقليدى على المستوى الدولى، وتكريس محنة الفقر بين شعوب دول الجنوب، وبث عوامل التفكك الاجتماعى بين تلك الشعوب بهيمنة ثقافة الغرب ومحاولة فرض أخلاقياته . . . إلخ .

وبشأن قضية استمرار إساءة استخدام القوة بشكل منتظم من قبل القوى الكبرى يقول مفكرنا: إنهم يطبقون عقوبات انتقائية ويمارسون ازدواجية المعايير على العالم النامى من أجل تعزيز مصالحهم الوطنية الضيقة . . . وما زال الشمال مستمراً فى إحكام قبضته على كل مجالات الأنشطة الدولية، والسياسية، والتجارة الدولية، والتنمية، والبيئة، ووسائل الإعلام، وهذا قليل من كثير .

ويؤكد مفكرنا أن حكم النخبة الذى تمارسه الدول الكبرى عادة ما يستتر تحت عباءة العولمة أو من أجل الصالح العام للأمم، ومع ذلك فإن ذلك اختبار سريع وخاطف لهذا النوع من العولمة الذى يكشف عن مدى ادّعائه ذريعة هذا إن لم يكن نفاقًا بينًا، فعلى سبيل المثال : يقول مفكرنا : إنه تحت ادّعاء حماية الأمن والسلام الدوليين تحتفظ الدول المنتجة للأسلحة النووية بحقها فى تدمير أو التهديد بتدمير كل أشكال الحياة على هذا الكوكب، ومع ذلك فهذه الدول تنكر على الدول الأخرى حق استخدام الأسلحة حتى التقليدى منها للدفاع عن النفس .

وبينما تدافع القوى الكبرى عن السلام وتدين سباق التسلح من قبل الآخرين فإن صناعاتهم تتطور، وتزيد مبيعات تكنولوچيا الأسلحة الدفاعية وأسلحة الموت، ومثل القوى الكبرى هنا مثل تاجر المخدرات الذى يزود ضحاياه من المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة بالمخدرات، حيث توقع صناعات الأسلحة الغربية الدول الفقيرة فى مستنقع الفقر وانعدام الأمن وتبديد الموارد وكل المهارات الإنسانية الحيوية .

***

وبشأن مسئولية القوى الكبرى عن تكريس مشكلة الفقر المدقع للدول النامية، يشير مفكرنا محاضير بن محمد إلى أن هناك ثلاثة بلايين من الناس يعيش أكثر من واحد من بين اثنين على دولارين فى اليوم، وذلك بالرغم من كل التقدم فى ميادين العلم والاتصالات وإنتاج الغذاء . وهكذا تتضاءل إمكانية تحقيق عالم يعيش فى مأمن من الفقر، ويتمتع بالسلام والاستقرار .

وهنا يحمل مفكرنا القوى الكبرى مسئولية تكريس مأساة الفقر المدقع، ويؤكد أن خطاب التنمية للقوى الكبرى بلا مضمون، فقد أدار الغرب ظهره لكل التعهدات الخاصة بالمساعدة من أجل التنمية لدرجة أن الاهتمام ببقاء الحشرات والنبات أصبح مقدمًا على التنمية الإنسانية أحيانًا، فلا بد من أن تتوقف هذه التنمية الإنسانية لو أن هناك احتمالاً لتعرض حياة بعض الحيوانات والنباتات للخطر، وإذا قيل إن هناك الكثير من هذه الأنواع فى أماكن أخرى وبكثرة، فهذا أمر لا علاقة له بالمسألة . وهكذا

يظل خمس سكان العالم يتمرغون فى وحل الفقر؛ بسبب منع الأغنياء والأقوياء مساعدات التنمية البشرية عنهم، حيث انسحب الأغنياء والأقوياء إلى أنديتهم الإقليمية الدافئة والمريحة للمحافظة على مستوياتهم الاستهلاكية التى لا يمكن تصورها .

وهنا يشير مفكرنا محاضير بن محمد إلى أن بعض دول الجنوب حاولت أن تنمو معتمدة على نفسها وبصعوبة بالغة، ولكن فى اللحظة التى يبدو فيها أنهم نجحوا، يتم جذب البساط من تحت أقدامهم، وسحب الامتيازات التى منحتها لهم الدول الكبرى، وتفحص سجلاتهم لحقوق الإنسان والديمقراطية . . إلخ بغرض إعاقة نموهم وتقدمهم، هذا فضلاً عن محاولات إغواء بعض من دول الجنوب الناجحة بالانضمام إلى الأغنياء والأقوياء حتى لا يقدموا يد العون بما لديهم من قوة ضئيلة لمواطنيهم .

وفى هذا الصدد يرى مفكرنا أن الالتزام نحو البيئة لا يجب أن يتحول إلى مناسبة للإشارة بأصابع الاتهام إلى دول الجنوب وتجريمها، كما لا يجب أن يوظف سياسيّا لإلحاق الضرر بدول الجنوب، ويؤكد مفكرنا أن التنمية يمكن أن تتم دون إحداث تلفيات يتعذر إصلاحها للبيئة وإجبار الدول النامية على أن تظل متخلفة من أجل الحفاظ على البيئة لصالح الأغنياء هو الظلم بعينه، إلا أن العقبات التى توضع فى طريق فقراء الجنوب لن تؤدى إلا إلى زيادة الفقراء فقرًا على فقرهم وزيادة الأغنياء ثراء فوق ثرائهم . ويخلص مفكرنا إلى القول، بأن الفقر فى حد ذاته يخلق بيئة مدمرة للإنسانية مثل أى نوع من التلوث البيئى .

وفى مواجهة محاولة الغرب الليبرالى فرض هيمنته الثقافية يقول مفكرنا محاضير بن محمد: إنه لا يشعر بأى تأنيب ضمير عندما يقول إن هيمنة الثقافة الغربية لم تعد مقبولة بأى حال، وكذلك فإن الغطرسة الثقافية الغربية غير مقبولة أيضا، وأن قصر نظر الثقافة الغربية وغباءها لم يعد مقبولاً أكثر من ذلك، وأن محاولة فرض كل ما هو متدن وغير أخلاقى أو إنتاجى على الآخرين أمر مرفوض، ولن نقبله .

وهنا يحمِّل مفكرنا محاضير بن محمد دول الغرب الليبرالى مسئولية التفكك الاجتماعى فى الدول النامية الذى يعد مشكلة خطيرة مع تحول معظم سكان العالم إلى الحياة الحضرية، والغرب لا يساعد فى هذا الشأن بمحاولته فرض قيمه الأخلاقية على الآخرين، وهنا يؤكد مفكرنا أن المؤسسات التى تجعل المجتمع متماسكًا تتعرض الآن للتآكل، ففى قمة بكين للمرأة عام ١٩٩٤م، وبالرغم من الإجماع على تخفيف معاناة المرأة، فإن البحث المسعور عن الحرية الشخصية اتخذ خطوة وجهت فيها ضربة قوية للتقاليد والأعراف، فالناس كما يبدو لهم لن يكونوا أحراراً ما لم تتوفر لهم الحرية الجنسية، حرية ترفض الضوابط والتقاليد، وقيم الزواج والأسرة بوصفها مؤسسات اجتماعية . . وانتهت الليبرالية الجديدة إلى تعريف جديد للأسرة يتضمن زواج الشواذ جنسيّا من بعضهم، ونساء غير متزوجات ولهن أطفال من آباء مجهولين، ومجموعات من النساء والرجال يعيشون معًا دون أن يكونوا شركاء ثابتين مع ممارسات شاذة أخرى لا حد لها .

وإذا كان الغرب يريد أن يكون ليبراليًا وحرًا جنسيًا فيما يتعلق بالجنس فهذا حقهم، كما يؤكده مفكرنا محاضير بن محمد ولكن الخطأ هو محاولة فرض أخلاقياتهم (أو بالأحرى لا أخلاقياتهم) على بقية العالم، وهذا ما حاولوا أن يفعلوه فى مؤتمر بكين .

وما زالوا يفعلونه حتى الآن وهنا يشير مفكرنا إلى حالات انفلات معايير الأخلاق لدى القوى الكبرى، ومنها التهديدات الجديدة المقبلة مع عصر المعلومات، ومعاناة الدول الفقيرة كثيراً من التقارير الصحفية المتحيزة التى تنقلها وسائل الإعلام العالمية الخاضعة للدول المتقدمة، حيث أصبحت شبكة الكمبيوتر التى خلقت لنشر المعارف والمعلومات، ملوثة بتلك القاذورات التى يتم نشرها دون مسئولية، وهناك من يثورون من تلك البذاءات، ويرى مفكرنا أنه على المجتمع الدولى أن يجد وسيلة للتخلص من هذا الفحش، وأن يعمل على سن القوانين واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات قانونية ضد أولئك المارقين من قبل الدول المتضررة حتى ولو كانوا يبثون من خارج الحدود، كما يجب أن يسمح للدول المتضررة بتقديم أولئك الآثمين للمحاكمة لديها، وتحت طائلة قوانينها، وهناك فعلاً العديد من الأمثلة على تطبيق قوانين بعض الدول خارج حدودها دون استئذان !

ولا بأس بالنسبة لحرية المعلومات، ولكن حتى فى عصر الحرية هذا لا يمكن كما يقول مفكرنا، أن نسمح بأن تنهار الأخلاق وتنحدر حتى يثرى بعض تجار الجنس والإباحية والبذاءة .

وفضلاً عن تلك القضايا الساخنة التى فجرتها القوى الكبرى، والادعاءات التى روجت لها، هناك أيضًا الترويج لصدام الحضارات وازدواجية العمل بمبادئ حقوق الإنسان، وتجميد حوار الشمال والجنوب، وتهميش دور الأمم المتحدة، ولقد أفاض مفكرنا الكبير محاضير بن محمد فى عرض وتحليل تلك القضايا موضحًا فى كل الحالات رؤية شعوب الجنوب أو العالم الثالث فى الخروج من هذا المأزق الدولى، ولا عجب فإن بلاده (ماليزيا) ترأس حاليًا أكبر تجمعين دوليين بعد الأمم المتحدة، وهما: حركة عدم الانحياز (نحو ١٤٠ دولة)، ومنظمة المؤتمر الإسلامى (٥٧ دولة)(*) .

* * *

(*) مقالنا المنشور بجريدة الأهرام - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣م.

٥

إصلاح الأمم المتحدة.. لماذا.. وكيف؟!

جاءت دعوته لإصلاح الأمم المتحدة منسجمة مع انتقاده اللاذع لتوجهات العولمة، وحتى لا تصبح المنظمة الدولية أداة للأغنياء والأقوياء الذين يمارسون فى أروقتها الكثير من الأساليب الملتوية وازدواجية المعايير والانتقائية، ومن هنا يرى مفكرنا محاضير بن محمد أن هناك حاجة ماسة لإصلاحات ديمقراطية فى الأمم المتحدة، بعد سنوات طويلة من حملها حقيبة الملابس الرثة للحرب العالمية الثانية، وأن تداعيات هذه الحرب لا يمكن أن تنعكس على بنية وأساليب الأمم المتحدة للأبد، وللأبد - على حد تعبيره - من أن تنتهى يومًا ما تلك التداعيات وأنه قد آن الأوان بالفعل لدفن رفات حماقات الماضى، ولقد عبر مفكرنا عن دعوته باستفاضة فى موسوعته ذات الأجزاء العشرة التى نشرتها أخيرًا دار الكتاب المصرى بالقاهرة، ودار الكتاب اللبنانى ببيروت .

ورغم نقد مفكرنا اللاذع لواقع الأمم المتحدة فإنه لم يغفل ما قامت به المنظمة الدولية منذ البداية فهو يقول: إن الأمم المتحدة لم تكن فاشلة دائما، ففى سنواتها الأولى ساعدت فى تفكيك إمبراطوريات دول غرب

أوروبا، ولكن الأمم المتحدة، فى الوقت نفسه، تبدو اليوم عمياء عما يحدث تجاه العراق أو فلسطين، ويواصل مفكرنا كشف ما يجرى فى دهاليز الأمم المتحدة ويقول : إن هناك بيانات عديدة تصدر كل عام تبكى على أزمة الفقر، وديون العالم الثالث، وانتهاك حقوق الإنسان، والصراعات والحروب، والتفكك الاجتماعى، وتدهور البيئة، والواقع أن تلك كلها قد أصبحت ممارسات مضجرة ولا طائل من ورائها .

وبالرغم من ذلك كله لم يحدث شيء ولم يتخذ أى إجراء لتحسين هذه الحالة السيئة لشئون العالم، ربما يكون سبب ذلك هو أن عمليات الإجماع والتصويت لاتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة طويلة ومحبطة أو لعله سوء الإدارة من قبل حكومات كثير من الدول الفقيرة هو الذى يعطى المبررات والأعذار للدول الغنية لكيلا تساعدهم .

هكذا يكشف مفكرنا واقع الأمم المتحدة التى ظلت بعيدة ونائية عن آمال شعوب الأمم المتحدة، والتى من المفترض أن تحميها وتعلى من شأنها، وبينما تتحول بعض الدول النامية إلى دول مهمّشة وشظايا دول تستمر عملية نمو الدول الكبرى، وتستمر مكاسبها فى الزيادة يساعدهم فى ذلك تحكمهم فى مجلس الأمن واحتكارهم للقوة النووية والنفوذ الاحتكارى .

وفى محاولة لإصلاح ما يجرى داخل الأمم المتحدة يقترح مفكرنا إصلاحات ديمقراطية؛ حتى تستطيع المنظمة الوفاء بالتزاماتها على نحو أفضل وتحقيق أهدافها ومبادئها التى وردت فى الميثاق، وفى مقدمة مقترحاته نذكر ما يلى :

أولاً : المبادرة بإصلاح مجلس الأمن لتحقيق تمثيل أكثر مساواة فى المجلس على مستوى المقاعد الدائمة، بمعنى إقرار التوزيع الجغرافى العالمى لكل الأقاليم، وإسقاط حق النقض (الفيتو) حتى لا يصبح مجلس الأمن تحت أى ظرف من الظروف أداة فى يد دولة واحدة فقط؛ لأننا يجب أن نقر ونعترف بأن الأمم المتحدة هى المنظمة الوحيدة المتعددة الجنسية بحق، والتى يمكن سماع أصوات الأمم الصغيرة فيها حتى تقف المنظمة الدولية إلى جانب الحاجات الجماعية للشعوب والدول، ولكى تحترم كل الجنس البشرى .

ثانيًا : إصلاح مؤسسات «بريتون وودز» غير الديمقراطية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى، والتى أصبحت مركز الثقل لكل القرارات الاقتصادية التى تؤثر على الدول النامية، وبالطبع فهى فى يد مجموعة الـ ٨ التى تقود الدول الصناعية .

ويتطلب تقوية التعددية، ودعمها عمليات إصلاح فى مؤسسات «بريتون وودز» التى تسيطر على ساحة التنمية . هذه المؤسسات تجاوزت صلاحياتها وقراراتها الاقتصادية، قرارات غير ديمقراطية وغير شفافة، وبالرغم من تفويضها المحدد بتسهيل عمليات التنمية وضبط النظام النقدى الدولى، إلا أن المؤسسات اعتادت على تنظيم وتأديب دول العالم الثالث والقيام بدور محصل الديون للشمال الغنى، وأصبح صندوق النقد الدولى الآن منفذًا لإملاءات مقرضى السوق، وتقوم بدور الوكالة التى تحدد سعر الصرف عالميّا .

وفى إطار إصلاح المؤسسات الكونية منظمات «بريتون وودز» يرى مفكرنا أنه لا بد أن توجه طاقاتهم ومواردهم فى معاركهم ضد التلوث الذى يسببه الفقر فى جميع أرجاء العالم، ولا بد أن تتوقف منظمات «بريتون وودز» عن القيام بدور محصل الديون لصالح أصحاب البنوك الأقوياء الأغنياء، الذين عليهم بدورهم أن يتعلموا العيش فى إطار القواعد التى وضعوها بأنفسهم، وهى أن يتحملوا المخاطرة التجارية التى تسير جنبا إلى جنب مع السعى وراء الربح، وعودة إلى تعهداتهم الأصلية بانتهاج تنمية متوازنة فى حالة البنك الدولى وبدعم مسئوليتهم المالية والنقدية فى كل الدول بغض النظر عن وضعها ومركزها فى الاقتصاد العالمى، واعتبار ذلك أولوية، ويجب أن يشمل الإصلاح إعادة تقييم لكل الإجراءات التى تحكم عمل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى من خلال إعادة تنظيم وتوزيع الحصص والأسهم، مع مراعاة تغير هيكل الاقتصاد العالمى، ولا بد من أن تعترف الإجراءات والترتيبات الجديدة بالنمو القوى للأنظمة الاقتصادية الصاعدة، والتى تسهم الآن بنصيب وافر فى الإنتاج العالمى، وفى التجارة وتدفق رأس المال .

ثالثًا : يجب أن يمتد الإصلاح أيضًا إلى تمويل الأمم المتحدة، فليس من المقبول بالمرة أن تتأخر الدول الأعضاء، خاصة الغنية فى الوفاء بالتزاماتها المالية، خاصة أن الدول الأعضاء الأغنياء تقع فى وهدة المتأخرات المالية وتتمتع بحصانة، ومع ذلك وبالرغم من ذلك تمارس نفوذًا وحقوقًا، خاصة ويجب تطبيق قواعد العضوية على الجميع دون

استثناء، ويجب إرساء قواعد جديدة للتقييم آخذين فى الاعتبار توافر الثروة أو نقصها لدى كلّ من الدول الأعضاء .

وهناك مشروعات ضريبية كونية مقترحة بما فى ذلك ضريبة بسيطة على السفر جوّا، وضريبة على التدفق المتوقع لرأس المال عالميّا، وضريبة على استغلال البحار، وهى أصول ثابتة ملك للبشرية كلها، وضريبة على تجارة أسلحة الحرب، التى أقترحها عملاً بمبدأ أن من يستفيد من أدوات الحرب، لا بد من أن يسهم فى تكلفة صيانة السلام، وهى تستحق الاهتمام والتبنى السريع .

رابعًا : يتطلب إصلاح الأمم المتحدة التخلص من البيروقراطية والأساليب القديمة فى السكرتارية، والترهل الموجود فى هذا الجهاز، كما أن الفشل فى القيام بذلك يجب ألا يكون عذرًا لعدم دفع المستحقات أو الانسحاب، ومن المشجع أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من الوكالات الاقتصادية الأخرى التابعة للأمم المتحدة قد أقرت بأن ربط التجارة بقضايا غير تجارية لا يخدم أى هدف مفيد لأى طرف سواء الدول المتقدمة، أو الدول النامية، فالبطالة فى الدول المتقدمة ليس سببها أن العمال فى الدول النامية يعملون بجد لتعويض افتقارهم إلى المزايا التنافسية، ولكنها ترجع إلى الإسراف والتبذير فى الدول المتقدمة المتطورة، وإلى الأجور العالية وتعويضات البطالة، لماذا يفترض أن العمال فى الدول المتقدمة سيعملون إذا كانوا سيحصلون على أجور عن عدم

العمل ! إن ذلك لشيء غامض، وكأن الناس سيكونون سعداء لو أن من يعمل ومن لا يعمل يحصلون على أجور متساوية !

* * *

وتشكل المقترحات الأربعة السابقة أبرز جوانب دعوة مفكرنا محاضير ابن محمد لإصلاح الأمم المتحدة حتى لا تفقد سيادتها مع زحف العولمة، ومع إقصاء وتنحية ديمقراطية التعددية التى تشكل أساس العلاقات الدولية، وأساس التعاون الذى يرمز إليه ميثاق المنظمة الدولية، ولم تكن دعوة مفكرنا لإصلاح الأمم المتحدة إلا مقدمة لدعوة أكثر طموحًا لبناء كومنولث كونى واحد يقوم على ما سماه «المشاركة الذكية».

* * *

(*) مقالنا المنشور بالأهرام ـ ١١ ديسمبر ٢٠٠٣م.

٦

نحو كومنولث عالمى أكثر سلاماً وأكثر عدلاً

أطلق دعوته إلى قيام كومنولث ديمقراطى كونى جديد لتصحيح النظام الدولى الراهن، ولم تكن دعوته إلى عالمية حقوق الإنسان وحوار الحضارات وإصلاح الأمم المتحدة . . . إلخ إلا مقدمات لدعوته الطموح إلى هذا الكومنولث الجديد؛ ليعبر عن ملامح عالم جديد يسوده السلام العادل، ويحقق مزيداً من العدالة فى اقتسام الثروة، ويعطى اهتماماً للاعتبارات الأخلاقية وقيم المساواة والحقوق والواجبات على الصعيد الدولى .

وعبر عن هذه الدعوة المفكر الماليزى المعروف محاضير بن محمد فى موسوعته الجديدة بمجلداتها العشرة المنشورة أخيراً عن دار الكتاب اللبنانى ببيروت ودار الكتاب المصرى بالقاهرة .

ويرى مفكرنا أن الدعوة إلى قيام كومنولث عالمى ديمقراطى جديد ليست شكلاً من أشكال اليوتوبيا، مؤكداً أنه يمكن بناء عالم جديد لو كانت لدينا رؤية واضحة لعالم أفضل ولنظام عالمى جديد حقيقة، ولو وجدنا الإرادة، ولو حشدنا قوتنا، لو ثابرنا، لو فعلنا ذلك كله فإن القرن

الحادى والعشرين يمكن أن يكون أعظم القرون فى تاريخ البشرية لو بادرنا إلى بناء مجتمع كونى أكثر سلامًا وأكثر عدلا ، وضمان الرفاهة الكونية وضمان التسامح الثقافى فى عالم متعدد الثقافات وضمان حوار الحضارات .

والسلام العادل والحقيقى فى تصور مفكرنا هو حجر الزاوية الأساسى للكومنولث الكونى الجديد، وهو ـ أى السلام ـ شىء لا غنى عنه ومطلب جوهرى للتقدم الإنسانى، حيث إن السلام الحقيقى ـ من وجهة نظر مفكرنا ـ يعنى أكثر من مجرد غياب الحروب ، إنه يدعو إلى وجود العدل ولا يتطلب الديمقراطية داخل حدود الدولة القومية وحسب، بل كذلك الديمقراطية فى الأمور التى بين دول المجتمع الكونى . ولكى يكون هناك سلام فى القرن الـ ٢١ لا يمكن قبول الهيمنة المتخفية ولا بد من أن نضمن وجود حكم ديمقراطى كونى شامل وبحق .

وحول سبل تحقيق الرفاهة الكونية يرى مفكرنا أنه يمكن تحقيقها من خلال أكبر توسع فى التجارة فى التاريخ البشرى وأكبر تدفق للاستثمار الأجنبى الإنتاجى عبر الحدود يشهده هذا الكوكب . ولا بد من أن تكون التجارة والاستثمار الإنتاجى شرايين رفاهتنا الكونية خلال القرن الـ ٢١ وعروقها ونسيجها وعضلاتها وعظامها .

وعملية الرفاهة الكونية وبهذا الأسلوب لن تجلب الرفاهة لقلة مختارة، وإنما تأتى بها للجميع دون استبعاد أمة من الأمم ولا حرمان أحد أو إفقاره، ومن أجل ذلك من المهم العمل من أجل التخلص التام من

الفقر المطلق حتى يشهد القرن الـ ٢١ نهاية الفقر ، وهذا يتطلب شن حملة كونية ضد الفقر المطلق .

وعملية الرفاهية الكونية للجميع تتطلب إلى جانب التوسع الضخم فى التجارة والاستثمار فى القدرات الإنتاجية وشن حملة ضد الفقر المطلق ، تتطلب التحرر من عقلية افقر جارك إلى عقلية اجعل جارك مزدهراً ، من منطلق أن مستقبلنا ورفاهتنا يعتمدان على تحقيق الأمرين لمكاسب كالتى نحققها على الأقل ، ولا بد من أن نستثمر موارد ضخمة فى هذه المباراة ذات الربح الإيجابى ، والتى يكسب فيها الجميع .

***

والكومنولث الكونى فى اعتقاد مفكرنا لا يهتم فقط برفاهة كل كائن بشرى ، بل أيضًا بحماية البيئة الطبيعية حتى لا تخنقه أو تحرقه ، بل تنعش حياته وتثرى وجوده وتعطيه الإحساس بنعمة وجمال الطبيعة ، وتجعله يتأمل فى صنع الله ومعجزاته ونعمه ، والذين يعتقدون أن حماية البيئة ضرب من الترف لا نقوى عليه مخطئون ، والحقيقة أن عدم الاكتراث بالبيئة هو الترف الذى لا نقدر عليه ، فأنا أقول : لو لم نبدأ بحملات عالمية لإنقاذ البيئة الكونية مع بداية القرن الحادى والعشرين فإن أفق هذا القرن سيكون مظلمًا ، أو بمعنى أدق أسود كالقطران .

***

ومع تصوراته لشكل الكومنولث العالمى الأكثر سلامًا والأكثر عدلاً أعطى مفكرنا محاضير بن محمد أهمية كبرى للاعتبارات الأخلاقية التى يجب

أن يتحلى بها هذا الكومنولث وسكانه، مشيراً إلى حالات خطيرة من انفلات المعايير الأخلاقية فى عالمنا اليوم، ويذكر منها على سبيل المثال ما يلى :

* التحكم فى وسائل الإعلام من قبل حفنة من الشركات والمؤسسات الغربية جعل من مبدأ حرية الصحافة كَمبدأ ديمقراطى أساسى شيئًا يدعو للسخرية، وبدعوى أن الصحافة نوافذ على العالم تمكنت وسائل الإعلام الغربية المسخرة والمراقبة من تشويه التقارير الصحفية لكى يضعوا أى شىء يحدث فى الجنوب تحت أسوأ ضوء ممكن، مع تجاهل أى شىء إيجابى فى الدول النامية.

فاحتكار الغرب لوسائل الإعلام الإلكترونية، وبث الأخبار المشوهة التى ترد إلى الجنوب، وتزداد سوءاً بتفسير الإذاعيين لها وفق هواهم أو وفق مصالح بلادهم، وكالمعتاد أصبحت الدول الفقيرة التى ليس لها دور فى تشغيل وسائل الإعلام العالمية هى الضحية الرئيسية لشبكات الإعلام العالمية .

إن نمو وتأثير الإلكترونيات والأقمار الصناعية وتكنولوچيا المعلومات أمر مذهل، إلا أن تأثيرها يمثل واحداً من أكبر التحديات السياسية والأخلاقية فى عصرنا، عندما تحرف وتشوه الوعى الاجتماعى لشعوب الدول النامية.

* أصبحت النخبة فى الشمال والجنوب تتجاهل شرور الواقع، فالناس والأحداث تنتزع من سياقها، ولذا أصبحت أقل قدرة على إدراك

كل ما هو إنساني، وإدراك معنى المساواة فى الحقوق بين الناس فى العالم، لم تعد صور الفقر وعدم المساواة تقابل بغضب أخلاقى بل أصبحت من حقائق الحياة البسيطة، وهكذا تبدأ عملية تفريغ الإنسانية من محتواها والانفصال عن بقية المجتمع الإنساني .

* بالرغم من أن عصر المعلومات يتيح الحصول على المعارف والتعليم، ويسهل الأعمال التجارية فى جميع أنحاء العالم، إلا أن سوء الاستخدام الذى يحدث بالفعل سوف يؤثر على القيم الأخلاقية فى العالم، فالكتب البذيئة اللاأخلاقية والعنف المبالغ فيه وغير الضرورى الذى ينشره المجرمون فى الشمال لا يقل تلوثًا عن انبعاث ثانى أكسيد الكربون ولا يقل خطورة عن ترويج المخدرات .

وإذا كانت قوة عظمى ما تستطيع أن تطبق قوانينها على مواطنين من دولة أخرى؛ بسبب تهريب المخدرات، فلماذا لا تستطيع هذه الدول اتخاذ إجراء قانونى ضد من يروج للإباحية الجنسية وفق قانون الدولة المتضررة؟

ولماذا لا توجد قوانين دولية ومحاكم دولية لمعاقبة أولئك الذين ينشرون القاذورات ويحرضون على العنف والكراهية العنصرية؟

وقبل أن يغوص العالم بأكمله أعمق من ذلك فى مستنقع الانحلال الأخلاقى، يجب على المجتمع الدولى أن يتخذ إجراءً وموقفًا حازمًا، لا بد من إيقاف الاستخدام الأخرق لشبكة الإنترنت .

وبعد أن يعرض مفكرنا المزيد من حالات انفلات المعايير الأخلاقية يقول: إنه يبدو أننا ورثنا عالمًا لم يعد للاعتبارات الأخلاقية دور فيه،

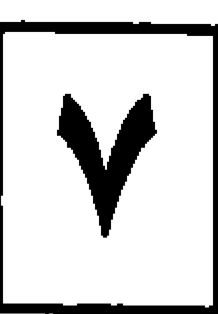
حيث أعمال السياسة الحقيقية ليس لها عواقب أخلاقية. ويبدو أن الدموع تذرف بسبب المآسى الإنسانية الفاجعة .

❊ ❊ ❊

هكذا سجل مفكرنا وتصوراته حول قيام كومنولث ديمقراطى عالمى أكثر سلامًا وأكثر عدلاً، وما يجب أن يبنى عليه من قيم عالية حقيقية حاملاً الاحترام والتقدير المتبادلين فيما بين شعوب ودول العالم ومحققًا مزيدًا من العدالة فى اقتسام الثروات(❊).

❊ ❊ ❊

(❊) مقالنا المنشور بالأهرام - ٨ ديسمبر ٢٠٠٣م.



الشراكة الذكية.. فى عالم بلا حدود

فى سياق رؤيته الفكرية ودعوته لقيام عالم متعولم جديد أكثر سلامًا وأكثر عدلاً صك مفكرنا الماليزى المرموق محاضير بن محمد مصطلح الشراكة الذكية ؛ ليكون نبراسًا للمساواة والعدل والنفع المتبادل بين الشركاء ، سواء داخل المجتمع القطرى أو على مستوى التجمعات الإقليمية أو على صعيد التنظيم الدولى بمختلف دوله الصناعية الكبرى ودوله النامية ، مطالبًا بشراكة بين أنداد لا بين أقوياء وضعفاء ، شراكة ذات نفع متبادل لا شراكة صفقات تقوم على التشارك الوقتى فى الغنائم .

والمطلوب كما يدعو مفكرنا قيام الشراكة الذكية على التشارك النزيه والعادل ، وليست كل الشراكات ذكية ، فشراكة غير الأنداد التى يقوم فيها اتخاذ القرار بالكامل على الأغلبية ليست شراكة ذكية ، ففى هذه الشراكة لا تكون للأغلبية كلمة فى واقع الأمر وربما لا تحصل حتى على النصيب المناسب من الإيرادات أيّا كانت .

ودعوة مفكرنا محاضير بن محمد للمشاركة الذكية دعوة واقعية وغير خيالية ، حيث يؤكد أنه ليس المقصود تحقيق المساواة المطلقة بين الشركاء فى

الأرباح، وإنما التوزيع الأكثر عدلاً للنتائج والمكاسب والعوائد.. إلخ، فالتشارك العادل يمكن أن يتحقق بين أكفاء ذوى أنصبه عادلة؛ لأن الشراكة الذكية لا تقوم بين عملاء وسادة.

ويرى مفكرنا أن الشراكات الذكية يمكن أن تقوم بين كيانات كثيرة، فإلى جانب الحكومة رجال الأعمال والقطاع الخاص داخل الدولة، أو بين الدول الموجودة فى منطقة ما، ويمكن أن تكون هناك شراكات ذكية بين الأفراد وبين الشركات أو بين الدول النامية أو دول الشمال والجنوب أو بين المدن المتآخية والكثير الكثير غير ذلك.

***

ويضرب مفكرنا تجربة واقعية للشراكة الذكية على المستوى القطرى من واقع تجربة بلاده فى التنمية، ويقول: إن هناك أمثلة كثيرة من الشراكات الذكية سواء من القطاعين العام والخاص أو بين العمال والإدارة، لقد اتسعت الشراكة الذكية حين عمل كلٌّ من القطاعين العام والخاص معًا، من أجل تيسير التنمية الاقتصادية للبلد الذى لكل منهما فيه حصة. وجرى التخلص من الاتجاه التنافسى القديم بين القطاعين العام والخاص لمصلحة المساعدة المتبادلة. ويدرك القطاع العام أن نجاح القطاع الخاص يسهم بالفعل فى إيرادات الحكومة، وهو ما يستخدم فى دفع فواتير المرتبات للعاملين فى الحكومة، وكذلك إمداد المرافق العامة بما تحتاجه وغير ذلك. وهكذا تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام لضمان تحقيق أهداف الحكومة بسرعة وبأقل التكاليف؛ ولذلك يستفيد كلا الجانبين

وتستفيد معهما الدولة ككل. وحققت كل الأطراف شراكة ذكية، وهى الشراكة التى لا يكسب فيها الشركاء وحدهم بل والجمهور كله كذلك.

ومن الدروس المستفادة من تجربة بلاده أنه فى الشراكة الذكية الكل يستفيد، وقد يمكن للانفتاح والشفافية القضاء على الفساد والمحسوبية وغيرهما من الممارسات غير المرغوب فيها، رغم أن هذا غير مؤكد إلى حد بعيد.

ولا بد من أن يكون المدافعون عن الشراكات الذكية وممارسوها حريصين بشأن قبول أخلاقيات المجتمع التجارى الجديدة، فالانفتاح والشفافية ليسا كافيين ما لم تصاحبهما الأخلاق والأمانة والشرف وأخذ الآخرين فى الاعتبار.

وهنا يقدم مفكرنا نماذج حية للشراكات غير الذكية التى لا تعطى اعتبارات للشفافية والأخلاقيات مطالبًا بتصحيح أوضاعها، ومنها على سبيل المثال العلاقة بين نقابات العمال وأصحاب العمل التى لا تعد علاقة شراكة ذكية، ولهذا السبب فإنه رغم النجاح الضخم الذى تحققه النقابات المهنية فى الغرب فيما يتعلق بحقوق العمال ومنافعهم، إلا أنه ليس هناك رضا دائم من جانب العمال ونقاباتهم، وقد أصبحت النزاعات المهنية ملمحًا دائمًا من ملامح المجتمعات، وهذا هو السبب فى أن مكاسب النقابات المهنية ونجاحها على سبيل المثال لا تدوم أبدًا، فمجرد نجاح المفاوضات أو الإضرابات تقريبًا تكون هناك مطالب جديدة، ولا بد من أن يقدم زعماء النقابات على وجه الخصوص مطالب جديدة وإلا فسوف

يفقدون تأييد أعضائها، وإذا لم تقدم مطالب جديدة فسوف تصبح النقابة بكاملها لا داعى لها. وعندئذ سوف يجد الزعماء أنه لا مبرر لزعامتهم.

والواقع - كما يقول مفكرنا - أنه رغم نجاح النقابات المهنية فى الغرب فإن القوى العاملة لم تزدهر أحوالها قط. ويمكن إرجاع معدل البطالة المرتفع حاليًا فى الدول المتقدمة بشكل مباشر إلى غياب الشراكة الذكية بين العمال وأصحاب الأعمال، بل إن الأجور والحوافز الأفضل التى يحصل عليها العمال نتيجة للعمل الصناعى أصبحت بلا معنى إلى حد كبير لمجرد أن جزءًا كبيرًا من المكسب تأكله المعيشة المرتفعة والضرائب والمساهمات التى تنص عليها اللوائح فى رعاية كبار السن والرعاية الطبية الخاصة بالعمال. وجعلت التكاليف المرتفعة نتيجة لزيادة تكاليف العمالة منتجات الدول المتقدمة غير قادرة على المنافسة وهى مضطرة الآن للضغط على الدول الفقيرة كى تحافظ على مستوى المعيشة المرتفع الخاص بعمالها. وهذا ليس الشىء الذكى الذى يجب عليها عمله.

أما بشأن أهمية الشراكة الذكية على مستوى الدول النامية، فإن مفكرنا محاضير بن محمد لم يتردد فى وصف عالمنا المعاصر بأنه غابة دولية نعيش فيها، فليس هناك قانون، ولا نظام فى العلاقات الدولية وهناك القليل جدًا من العدل، والغنى والقوى هو الذى يحكم أما الضعيف والفقير فعليه أن يتسامح ويتحمل. وإلى جانب كل هذه الأخطار والأعمال المعوقة فعلينا - نحن الدول النامية - أن نواجه الآن تحدى العولمة. وهنا يتساءل مفكرنا: هل نحن فى حالة تمكننا من

مواجهة هذا التحدى؟ ويقول: إنه من الواضح أننا لسنا كذلك إلا أن أحداً لن ينتظرنا كى نستعد للتحدى، ولذلك فإننا شئنا أم أبينا علينا مواجهة التحدى، وذلك بتشكيل جبهة متحدة، والأفضل من ذلك أن نحقق شراكة ذكية لنقوى بعضنا بعضًا. فنحن لسنا بلا أصول أو خبرة وعن طريق تبادل خبراتنا فى الإدارة الاقتصادية يمكننا أن نتعلم عمل ما هو صواب، وأن نتحاشى الأخطاء التى قد يقع فيها أىٌّ منا. ومن خلال التشارك فيما لدينا من الأصول على قلتها يمكن تعزيز قوتنا

يمكن للمنظمات الإقليمية تكوين شراكات ذكية، وحين تواجه المنظمات الإقليمية باقتراحات مدمرة من جانب الشمال المتقدم يمكنها اتخاذ موقف مشترك، وهذا هو ما جرى فى اجتماع منظمة التجارة الدولية فى سنغافورة وكانت لنا الغلبة.

ويرى مفكرنا أن إقامة الشراكات بين الدول النامية هى السبيل لمواجهة تحديات العولمة، مؤكداً أن العولمة قد حلت بطبيعة الحال وسوف يكون العالم بلا حدود، كل الحواجز سوف تزال، وسيكون الكل أحراراً فى الذهاب أينما شاءوا والتجارة حيثما رغبوا أو الاستثمار فى أى مكان أرادوه والقيام بأعمال تجارية فى أية بقعة كانت. وفى هذا السياق يمكننا الآن نحن أبناء الجنوب، أبناء الدول النامية الذهاب وإقامة بنوكنا وصناعاتنا، ومحال السوبر ماركت، وسلاسل الفنادق الخاصة بنا فى الشمال الغنى، مثلما يمكن للشماليين أن يدخلوا بلادنا لإقامة بنوكهم وصناعاتهم وأعمالهم التجارية وسلاسلهم وغير ذلك، لكن المشكلة هى

أنه ليس لدينا البنوك والصناعات وسلاسل الأعمال التجارية التى تذهب إلى الشمال للاستفادة من حرية العولمة، بل إنها ليست موجودة داخل بلادنا، فكيف نستفيد من حق الذهاب إلى الشمال؟ وحتى إذا كانت موجودة لدينا فهى ضئيلة، سيكون الملعب مستويًا إلا أننا أقزام فى دنيا العمالقة وسيأتى العمالقة وسيقهرون الجميع.

ورغم هذه الحقائق الصارخة فإن مفكرنا يقول: إنه لا يريد أن يكون متشائمًا مبالغًا فى تشاؤمه؛ ذلك أن هناك بعض الأمل إن نحن عملنا معًا وإن كونا الشراكات الذكية وإن ساعدنا بعضنا بعضًا وإن وضعنا أساليب المساعدة المتبادلة لمصلحة الشركاء.

وبشأن الشراكة بين الأغنياء والفقراء يرى مفكرنا محاضير بن محمد أن الصراع بين الأمم فى الوقت الراهن يعود فى الأساس إلى أن الشراكة المفروضة عليها ليست ذكية، فالقوى العظمى تأخذ كل شىء تقريبًا لنفسها وتحرم الدول الصغيرة من نصيبها العادل فى النفوذ أو المسئولية أو الإيرادات بأى شكل كانت. ومنظمة التجارة العالمية مثال على ذلك، فأية ميزة تنافسية قد تكون لدى الدول النامية تعتبر غير عادلة وغير مشروعة، وبذلك فإن تكلفة العمالة المنخفضة والموارد الطبيعية والحكومات المستقرة إما غير صحيحة أو غير مقبولة. بيد أن الميزة التنافسية الخاصة بالدول القوية تعتبر جميعها صحيحة ومقبولة وعادلة.. ويعتبرون أنه من العدل والصحة أن تنافس البنوك وشركات الدول المتقدمة الصناعات والبنوك الصغيرة فى الدول النامية الفقيرة، برغم أنه لا بد من أن تفتح الدول

الفقيرة أسواقها للأغنياء؛ لأن الأغنياء مستعدون لفتح أسواقهم للفقراء، على الرغم من أن الدول الفقيرة ليست لديها منتجات لتبيعها للأغنياء ولا بنوك ولا صناعات تستفيد من أسواق الأغنياء، حيث لا يعطى الأغنياء أهمية لهذا برغم أن هذا لا علاقة له بالموضوع، فالمهم عندهم هو أنهم (أى الأغنياء) يعرضون نفس الأشياء التى يتوقعون من الفقراء عرضها. ويفسر الأغنياء والأقوياء هذا على أنه عادل فإذا لم يستفد الفقراء من العرض فهذا أمر غاية فى السوء وحسب فاللفتة هى المهمة وليست النتيجة الفعلية.

وهنا يرى مفكرنا أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار هذه الشراكة التى بين الأغنياء والفقراء شراكة ذكية وذات نفع متبادل؛ لأنه لا بد من أن تأخذ الشراكات بين الدول فى اعتبارها نقاط الضعف ونقاط القوة النسبية لدى الشركاء. ومن المفيد فى الواقع تقديم ميزة للشريك الأفقر، كما يحدث مثلاً من خلال نظام الأفضليات العام؛ لأن هذا من شأنه الإسراع بعملية الارتقاء بها إلى وضع غير نظام الأفضليات العام، وهى بطبيعة الحال حين ترتقى ستكون قد حققت قدراً معيناً من التنمية التى تجعلها سوقًا جيدة للأغنياء.

***

وأخيراً وحتى لا يعتقد البعض أن الشراكة الذكية هى روشتة النجاح الوحيدة، فإن مفكرنا محاضير بن محمد يرى أن الشراكة الذكية ليست إلا مجرد عنصر واحد من عناصر تركيبة النجاح والأنظمة والتركيبات وحدها

لا تضمن النجاح؛ وذلك لأن العناصر الأخرى لها دورها ويمكن أن تؤثر على نجاح أية تركيبة أو نظام أو عدم نجاحه. وبذلك تعتمد الشراكة الذكية كذلك على البيئة، والبيئة هنا لا تعنى الأشجار والغابات وإنما البيئة السياسية والاقتصادية داخل البلد وخارجه وثقافة الشعب ونسق قيمه والكثير غيرها من العناصر الأخرى(*).

* * *

(*) مقالنا المنشور بالأهرام - ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣م.



الطريق إلى نهضة الأمة الإسلامية

لا عجب أن يعطى مفكرنا محاضير بن محمد للأمة الإسلامية جل اهتمامه؛ بهدف إحياء نهضتها من ناحية وتصحيح صورتها فى عالم اليوم من ناحية أخرى، مؤكداً أن الإسلام دين سلام ولا يوجد شىء فى الإسلام يعيق التحديث، وأن ثقافة التسامح والتعايش مع الأديان والمعتقدات الأخرى هى دون شك وليدة الحضارة الإسلامية التى وفرت مناخًا لتلاق إيجابى قائم على الأخذ والعطاء فى الأفكار بعيداً عن السلبية، وقد عمل أطباء يهود ومسيحيون فى مجال الطب إلى جانب أطباء مسلمين وأنتجوا سويًا بحوثًا علمية أفادت البشرية جميعًا، كما أن باحثين مسلمين ومسيحيين ويهوداً أجروا بحوثًا مقارنة مشتركة فى مجال العقيدة والأديان، انطلاقًا من كونهم يؤمنون بعقائد قائمة على التوحيد .

وإذا كان مفكرنا محاضير بن محمد قد خص الأمة الإسلامية بالمجلد الأول من مجلدات موسوعته العشرة، فإنه تطرق إلى هموم أمته فى بقية المجلدات، سواء وهو يفند ادعاءات العولمة وينتقد سلوكياتها فى المجلدين الرابع والسادس، أو عندما يتحدث عن العلم والديمقراطية وحقوق

الإنسان فى المجلد السابع، وعن القضايا المعاصرة فى المجلد العاشر، أو عندما يشرح تجربة آسيا التنموية والديمقراطية والتعاون الإقليمى فى المجلدات الثالث والثامن والتاسع .

ونستطيع القول دون مبالغة : إن كتابات مفكرنا محاضير بن محمد (كما أشرنا فى مقدمة الكتاب) تشكل زادًا فكريًا مضافًا إلى اجتهادات المفكرين الذين أبدعوا فى هذا المجال وفى مقدمتهم الفارابى والكواكبى والأفغانى ورشيد رضا ومالك بن نبى صاحب كتاب «كومنولث العالم الإسلامى» وجمال حمدان فى كتابه «العالم الإسلامى». . . إلخ .

نحن إذن أمام مبادرة فكرية وعملية معًا أبدع صاحبها فى عطائه الفكرى جنبًا إلى جنب مع إنجازاته التنموية داخل بلده «ماليزيا»، ومشاركته فى التعاون الآسيوى الإقليمى وفى المحافل الدولية . ولا عجب مرة أخرى أن يترك كرسى رئاسة مجلس الوزراء طواعية، وبلاده تترأس كلاً من حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى. وكل الشواهد تؤكد أن الحركة والمنظمة سوف تشهدان تطورًا وإصلاحًا تنظيميًا يتلاءم مع روح العصر، لتتم إعادة ترتيب كلٍّ من بيت العالم الثالث وبيت العالم الإسلامى، لمواجهة أخطبوط العولمة وتداعياتها، وإرساء لديمقراطية عادلة فى القرية الكونية التى ترفض مبدأ الهيمنة القطبية .

جاء المجلد الأول من موسوعة محاضير بن محمد كما سبقت الإشارة تحت عنوان [الإسلام والأمة الإسلامية] ويقع فى نحو ٣٥٠ صفحة . وحول واقع الأمة الحالى يرى مفكرنا أنه فى الوقت الذى يشيد فيه بالحضارة الإسلامية

وثروات الدول الإسلامية التى تمتلك ثروات ضخمة وإمكانات لا حدود لها، فإنه يرى أن هذه الثروات والإمكانات لم تستغل قط لتحقيق الرفاه والتقدم، كما يرى أنه لا توجد دولة إسلامية واحدة تتوافر لها أسباب القوة والنفوذ اللذين يجعلان منها أحد اللاعبين الأساسيين على المسرح السياسى فى عالمنا اليوم، وهناك مجتمعات إسلامية عديدة لم تتمكن بعد من إرساء دعائم الاستقرار فى بلدانها وما زالت تقف عاجزة عن تطوير نفسها بما يمكنها من اللحاق بالدول المتطورة التى لم تحظ أية دولة إسلامية بعضويتها حتى الآن.

وهنا يطالب مفكرنا محاضير بن محمد المسلمين وأكثر من أى وقت مضى بأن يدركوا حقيقة الوضع الذى هم فيه فى ضوء ما استحدثته المجتمعات البشرية المتطورة من أفكار تجديدية وتقنيات حديثة ما زالت الدول الإسلامية غير مهيأة لاستيعابها وعاجزة تمامًا عن التعامل معها، ومن بين تلك التحديات الجديدة المطروحة مفاهيم مستحدثة تتصل بنظام الحكم والعلاقات الدولية، والمسلمون ليسوا فى وضع يمكنهم من رفض تلك المفاهيم الجديدة لنظام الحكم؛ لأنهم لا يملكون لها بديلاً غير أنهم لم يتمكنوا من تطبيقها على نحو فاعل .

ويؤكد مفكرنا أن العدالة الإسلامية واحدة من أكثر القضايا التى تنطوى على أهمية بالغة لنا كمسلمين، ولا يمكننا أن نتحدث عن تنمية واستقرار مجتمع ما دونها، كما أنه لا يمكننا أن نتصور أن بلادًا ما يمكن أن تبلغ مرحلة الرفاه الاقتصادية أو حتى مجرد أن تحافظ على وحدتها

ووجودها على وجه المعمورة دون أن يتوافر لها نظام يكفل العدالة بين جميع الأطراف فيها، حيث توجد علاقة طردية بين العدالة والتنمية، فكلما تطورت مفاهيم إدارة العدالة أسهم ذلك فى تعزيز إمكانية إحداث التنمية؛ لذلك فإن مصلحة الأمة الإسلامية عادة تقتضى إيلاء قضية العدالة وأجهزتها اهتمامًا بالغًا .

وحثًا على دفع المسلمين بالأخذ بأسباب الوحدة والاتحاد والتضامن والعمل العربى المشترك يشير مفكرنا إلى أهمية الحج ومغزاه الحقيقى، ويقول: إن الحج حدث فريد لا نظير له فى العالم، وهو ليس مجرد شعيرة دينية وإنما هو أيضًا مؤتمر جامع للأمة الإسلامية يسوده الوئام والشعور الحقيقى بالوحدة والأخوة الإسلامية بين الحجاج الذين يفدون من بلاد عديدة مختلفة، وهذا هو المغزى والمكسب الحقيقى للحج إلى جانب أدائه لفريضة تمثل الركن الخامس للإسلام .

ويرى محاضير بن محمد أن الحج يشكل رسالة لجميع المسلمين والأمة الإسلامية التى أصبحت منذ سنوات بل قرون عديدة منقسمة إلى طوائف وأمم كثيرة متفرقة، ومتنازعة فى أغلب الأحوال تحارب بعضها بعضًا، ولم يعد المسلمون يشعرون بأنهم إخوة، رافضين مبدأ أساسيًا فى الإسلام ألا وهو أنهم أمة واحدة .

وهنا لا يكتفى مفكرنا بالإشارة إلى منظومة القيم والمبادئ والثوابت التى تجمع الأمة الإسلامية، بل يقدم عددًا من الأفكار الطموحة لتطوير وتحديث وإصلاح وتفعيل منظمة المؤتمر الإسلامى التى تجمع ٥٧ دولة

إسلامية تمتد من چاكرتا شرقًا إلى طنجة غربًا، ويؤكد مفكرنا أهمية تطوير المنظمة قائلاً : إنها تتيح لنا فرصة مناسبة لاستخلاص الدروس والعبر والتجارب من الماضى، وتسمح لنا فى الوقت نفسه باستشراف الرؤى والمناهج والبرامج الجديدة .

فالمنظمة أنشئت فى الأساس لتعزيز فرص الوحدة الإسلامية والتعاون، ومن ثم فهى مطالبة ببذل جهود عملية فى سبيل تحسين فرص السلام والتنمية وتعزيزها، بمعنى أن المنظمة مطالبة بالعمل الدءوب والمنهجى للتأكيد على نشر وغرس ثقافة جديدة فى الدول الإسلامية وبين المسلمين بعامة معنية بالسلام والتنمية .

وفى ضوء هذا دعا مفكرنا منظمة المؤتمر الإسلامى إلى أن تعيد تعريف نفسها وهويتها وصياغة وظائفها واهتماماتها لمواكبة التطورات والتحديات الحالية بما يمكّن الأمة الإسلامية خلال الثلاثين سنة المقبلة من تكييف نفسها مع العولمة وعصر المعلومات .

وفى هذا السياق سجل مفكرنا محاضير بن محمد عددًا من الأفكار جاء فى مقدمتها :

(١) إن منظمة المؤتمر الإسلامى مدعوة إلى الاضطلاع بدور قيادى من أجل تحقيق أهدافها ووضع الأمة الإسلامية فى مكانة تمكنها من مساعدة نفسها بنفسها وحل مشاكلها من خلال التعاون والدعم المشتركين .

ولكى نضمن أن يكون تجديد المنظمة نفسها منسجمًا مع الأهداف والاحتياجات، وأن يطور فى الوقت نفسه من فاعليتها ولفكرتها فى معالجة قضاياها فإن عملية الإصلاح لا بد أن تؤسس على إجماع جديد بين الدول الأعضاء حول دور منظمة المؤتمر الإسلامى ووظائفها الرئيسية وأولوياتها والمجالات التى يمكن أن تنجو بمفردها فى أدائها على النحو الأفضل وما يفترض فيها أن تبتعد عنه تاركة أداءه للآخرين .

ومع إدراك مدى التعقيد والصعوبات التى تعترى تلك المهمة، والتى يتطلب نجاحها إحداث تغيير فى بنية المنظمة ومنهجيتها فى العمل، وهذا يتطلب بدوره تضافر مواقف الحكومات وجهودها مع الجهد الذى تبذله الأمانة العامة للمنظمة .

(٢) وفى مواجهة مخاطر وتحديات العولمة الاقتصادية المخيفة التى تطول تأثيراتها العالم كله وأوجه الحياة كافة . يرى محاضير بن محمد أن الوقت قد حان لدول منظمة المؤتمر الإسلامى لتعزيز التعاون التجارى بينها وتوسيعه من خلال رفع الحواجز التى تعوق التدفق السلعى عبر حدود الدول الأعضاء؛ وذلك بهدف إنشاء سوق ضخمة من الدول الإسلامية تتوافر فيها كل عناصر وعوامل الجذب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يمكن بلورة برنامج علمى مدروس لترويج الاستثمارات الإسلامية المباشرة بين الدول الأعضاء فى المنظمة، وهنا يؤكد مفكرنا أنه من الأهمية إدراك أن جذب الاستثمار الأجنبى والاستثمار الإسلامى المباشرين، وإنشاء

الصناعات فى الدول الإسلامية يتطلب فى المقام الأول توافر بيئة استثمارية جاذبة ومغرية .

ويبرز محاضير محمد الوجه الكالح للعولمة مذكراً بأزمة النمور الآسيوية فى صيف ١٩٩٧م، ويرفض أن تقف الأمة الإسلامية موقفًا سلبيّا تجاه تحديات العولمة وأخطارها ويقترح أدوات وأساليب للتعامل مع العولمة وتسخيرها حتى تتمخض عن نتائج فى مصالح الأمة الإسلامية وخدمة قضاياها .

(٣) المنظمة تتيح لنا اتخاذ موقف جماعى لمعالجة المشكلة الفلسطينية ، داعيًا الى العمل بتناغم كمنظمة يجمع بين قادتها حد أدنى من التوافق فى الرأى والمواقف ولقيادات ملتزمة دينيّا لإيجاد حل للمسألة الفلسطينية .

ولقد حظيت قضية القدس بأولوية فى فكر محاضير بن محمد، ومن الإجراءات العديدة التى دعا إليها أمام القمة الإسلامية الالتزام الصارم بموقفنا الثابت بعدم تقديم أى تنازل فى وضع مدينة القدس الشريف، باعتبارها مدينة فلسطينية على المستويين السياسى والتاريخى .

تلك مجرد مجموعة من الأفكار التى طرحها مفكرنا محاضير بن محمد فى المجلد الأول الخاص بالأمة الإسلامية، مركزًا على دور منظمة المؤتمر الإسلامى التى تفرض عليها تحديات العصر عاجلاً أو آجلاً لإعادة صياغة بنيتها المؤسساتية وآلياتها فى العمل .

وأخيرًا يطرح محاضير تساؤلاً جوهريًا ويقول :

هل سيتراجع المسلمون ويفقدون دورهم فى ظل أمة كونية واحدة بعيدة عن الدولة القطرية بما فيها الدول الإسلامية؟

ويجيب عن تساؤله ويقول :

الإجابة بالإيجاب طبعًا إذا ما اكتفى المسلمون بدور المتفرج على ما يجرى من أحداث وتطورات متسارعة على الصعيد العالمى ، وتتمثل المشكلة الحقيقية فى تجاهل المسلمين لمبدأ الأخوة الإسلامية ، برغم أنهم يواجهون تحديات ضخمة ومروعة؛ ذلك أن تجليات العولمة التى نلحظها بعيوننا حاليًا تشكل خطراً وتهديداً على الأمة الإسلامية .

وينبغى علينا أن نلجأ إلى التخطيط وإحداث التنمية على مستوى الدول الإسلامية ، بما يمكننا من التسلح بتقنية المعلومات وامتلاك القدرات الضرورية لمعالجة التحديات التى يطرحها عصر المعلومات فى كل يوم(*) .

* * *

(*) مقالنا المنشور بالأهرام ـ أول نوفمبر ٢٠٠٣م .

ملحق خاص:

النص الكامل لمحاضرة د. محاضير محمد

بمكتبة الإسكندرية (٦ سبتمبر ٢٠٠٤م)

تحت عنوان:

«التكامل بين الحضارات والثقافات المختلفة»

نص المحاضرة:

١- عندما تلتقي الثقافات فهناك ثلاثة أشياء يمكن أن تحدث :

أولاً : أن تسود ثقافة ما بالكامل بحيث تزول الثقافات الأخرى وتتلاشى .

ثانيًا : قد تتشبع الثقافات بعضها ببعض بحيث تنشأ ثقافة جديدة هى مزيج من الثقافات المختلفة .

ثالثًا : قد توجد الثقافات بشكل مشترك متناغم أحيانًا وأحيانًا أخرى فى صراع . وبالطبع هذا تعتيم ولا يوجد فصل واضح بين الثلاث . وقد توجد عناصر من إحداها أو الأخرى أو كلتيهما معا فى أى من الفئات الثلاثة .

٢- الناس اليوم أكثر تحركًا والحدود تجتاز بسهولة ، وتعد البلدان أحادية العرق أصعب فى البقاء ، وكثير من البلدان يتحول للتعددية العرقية مع هجرَة الناس فى كل الاتجاهات سعيًا وراء حياة أفضل ، وفى الواقع أن هذا الاتجاه سيزداد قوة فى المستقبل ، بحيث ستكون هناك نسبة كبيرة من سكان أية دولة من أصول عرقية مختلفة عن السكان الأصليين وينتمون لثقافات مختلفة .

٣- كما أن العالم يتضاءل حجمًا من الناحية المجازية، فقد أجبر الطيران السريع والاتصال الهاتفى الفورى واللاسلكى كل البلدان والشعوب وثقافتها على الاتصال الوثيق مع بعضهم البعض، وما لم يوجد تفاهم وتحمل أكبر للاختلافات الهائلة بين الشعوب فى اللون والديانة واللغة والثقافة، فلا بد أن تحدث صراعات وتلك الصراعات ربما تؤدى إلى حرب أهلية.

٤- ونتيجة لاحتمالات الصراع تلك فمن المهم أن نجرب ونفهم ما يحدث عندما تتصل الثقافات وتتواصل لكيفية التعامل مع النتائج المختلفة.

٥- فى الماضى عند التقاء الشعوب المختلفة ثقافيًا نتيجة الهجرة أو الغزو لم يكن هناك مجال للوجود الثقافى المشترك، وكان من الطبيعى أن تسود ثقافة الأغلبية أو المهيمن وكانت الأقلية إما أن تتبنى أو تجبر على تبنى ثقافة المهيمن وأن تنبذ ثقافتها.

٦- مثلاً فى إسپانيا المسلمة رغم احتفاظ اليهود والإسپان المسيحيين بدياناتهم، فقد تبنوا جميعًا ثقافة العرب المسلمين وتحدثوا وكتبوا العربية وحملوا أسماء عربية واستمتعوا بالشعر والموسيقى العربية وبنوا مساكن وأبنية على الطراز العربى كما تحول بعضهم للديانة الإسلامية.

٧- والأنجلوسكسون الذين استعمروا أمريكا الشمالية، بإبادة السكان الأصليين من الهنود الحمر فعليًا قد أصبحوا مهيمنين ثقافيًا واضطر المهاجرون فيما بعد لتبنى ثقافة الأنجلوسكسون وقد سادت الثقافة الإسپانية فى أمريكا الجنوبية - ما عدا البرازيل - بحيث لم يقتصر الأمر

على تحدث الجميع الإسبانية ، ولكن كان التحول للكاثوليكية عامًا . ولكن ثقافات أمريكا الشمالية والجنوبية لم تظل ثابتة إلى الأبد، بل امتزجت فى ثقافات مختلفة لم تتبع تمامًا نفس المسارات ، كما فى المواطن الأصلية الأوروبية . ولكنها ظلت متميزة بالثقافات الأصلية . وقد تستمر الثقافات الأصلية القديمة فى صور أثرية، ومثلاً تتباين الممارسات الدينية خاصة فى أمريكا الجنوبية، حيث امتزجت الديانات القديمة لليهود الأمريكيين مع المسيحية ، أما فى أمريكا الشمالية فقد اختلفت ثقافات الهنود الحمر ، أما ثقافات السود فقد اندمجت مع ثقافة الأنجلوساكسون لتعطيها صبغة مميزة .

٨- عندما تكون الجماعات العرقية متساوية فى القوة إما عدداً نتيجة لبعض النفوذ أو الثراء، فقد يكون هناك تمثيل من الثقافات المختلفة فى ثقافة واحدة مع بعض العناصر من الثقافات الأصلية ، فمثلاً قد أدى انتشار الإسلام لوجود عديد من الثقافات فى بلدان كثيرة من العالم الإسلامى . فاللغات تحتوى على كلمات وتعبيرات عربية كثيرة، وكثيراً ما تستخدم الكتابة العربية ، كما تعكس النظم القيمية تأثير المسلمين العرب ولكن خلال ذلك فالثقافة والقيم المحلية تبقى مع اللغات .

٩- وفى بعض البلدان تظل الثقافات مختلفة المنشأ وباقية بفاعلية وغالبًا بشكل متعمد، وعندما يحدث هذا يكثر حدوث الصراعات وحتى الحروب الأهلية المستمرة قد تصيب تلك البلدان ، ولكن إذا كانت درجة التحمل مرتفعة فإن الثقافات المختلفة قد توجد مع بعضها .

١٠- وإذا سمحتم لى فأرغب هنا أن أتحدث عن تجربة ماليزيا ، فماليزيا دولة متعددة عرقيًا مؤلفة من الماليزيين الأصليين، بالإضافة لقبائل ساراوك وصباح والصينيين المنحدرين من نسل المهاجرين الذين بدأوا فى الحضور لدول الملايو منذ أكثر من ٦٠٠ عام قبل الاستعمار الأوروبى والهنود الذين أحضرهم البريطانيون كعمال متعاقدين للعمل فى مشروعات المطاط . وفى إحدى المراحل فاق الصينيون سكان الملايو الأصليين عددًا، ولولا الكساد فى العشرينيات عندما عاد كثير من المهاجرين إلى بلدانهم لصارت ماليزيا دولة يسودها الصينيون مثل سنغافورة .

١١- قام البريطانيون خلال الحقبة الاستعمارية بفصل الأعراق المختلفة عن بعضها البعض مما منع الصراعات العرقية ، كما حافظ على ثقافات الجماعات العرقية المختلفة سليمة .

١٢- خلال فترة صراعات الاستقلال كانت أغلبية شعب ماليزيا من الملايو، وبما أن الحكم البريطانى فى الولايات الماليزية كان من خلال معاهدات مع سلاطين الملايو فيجب أن تتحول ماليزيا المستقلة إلى حكم الملايو ولن يكون للصين أو الهنود وضع قانونى فى ماليزيا .

١٣- ولكن الملايو قرروا أنهم سيتقاسمون النفوذ السياسى مع الصينيين والهنود وغيرهم من الشعوب من أصول غير الملايو . وتعد أساليب ماليزيا فى العلاقات العرقية غير تقليدية .

١٤- وتمنى الملايو أنهم سيتشابهون مع الأعراق الأخرى، ولكن الأعراق الأخرى كانت كبيره جدًا وقوية جدًا بحيث تمنع حدوث ذلك .

١٥- كما أن الصينيين كانوا أقوياء جداً اقتصادياً ، مما مكنهم من موازنة النفوذ السياسي للملايو ، كما أن اختلاف الديانات بين الأعراق الثلاثة المختلفة وقف ضد التماثل .

١٦- ولم تنجح محاولات جعل ثقافة الملايو هى الثقافة الرسمية . وفى النهاية كان من المقبول أن الأعراق المختلفة عليها أن تحتفظ بثقافتها ، ولكن يجب أن تكون الثقافة القومية الرسمية هى ثقافة الملايو .

١٧- واللغة الرسمية هى الملايو ، ولكن اللغات الأخرى يمكن الاحتفاظ بها واستخدامها كوسائل تعليمية فى المدارس ، وهذا يتعارض بشكل كبير مع بعض البلدان التى لا تسمح باستعمال لغات الأقليات نهائياً ، والإسلام هو الديانة الرسمية للدولة ولكن الديانات الأخرى تعتنق دون أى منع ، وثقافة الأعراق المختلفة محفوظة ، ولكن بعض عناصر الثقافات غير الملايو جزء لا يتجزأ من ثقافة الملايو .

١٨- وصارت ثقافة الملايو جزءاً لا يتجزأ من ثقافة غير الملايو .

١٩- وبعد الاحتفاظ بثقافات الأعراق الثلاثة أنها ظلت متميزة وواضحة ولكنها تختلف عن ثقافات بلدان منشئها ، فمثلاً اللغة الصينية المستخدمة فى ماليزيا تنتشر فيها كلمات ملايو ، بينما يستخدم الملايو كلمات صينية فى بعض الأغراض وكذلك بالنسبة للهنود .

٢٠- والفرق فى ثقافات الأعراق المختلفة هو أن ماليزيا تدعى أنها فعلاً آسيا ؛ لأنك تستطيع رؤية الثقافات الملايو والإندونيسية والصينية والهندية فى ماليزيا بما فيها مطابخهم العرقية .

٢١- وروح التحمل والتآلف التى يعرضها الجميع هى التى تساعد الثقافات المختلفة فى ماليزيا على الوجود المشترك، والماليزيون يعرفون أن أية محاولة لفرض أية ثقافة سوف تسبب امتعاضًا وعدم تعاون وربما تسبب صراعًا عرقيًا وستصبح الدولة غير مستقرة وغير قادرة على النمو.

٢٢- ونحن فى ماليزيا نؤمن أنه من الأفضل أن نحصل على قطعة من كعكة متنامية بدلاً من كعكة منكمشة كاملة ، وقد أدى تحمل ثقافات بعضنا البعض فى ماليزيا لجعلها مستقرة ومسالمة، وبالتالى صار النمو الاقتصادى سريعًا وازدادت حصة كل جماعة من الثراء الاقتصادى أكثر بكثير من الثراء الاجتماعى الأصلى للدولة.

٢٣- ولا تتبع التركيبة الماليزية للتكافل الثقافى قاعدة صلبة أو سريعة، وهى نتيجة للاستجابة لمواقف محددة ، ولو كان الماليزيون متعصبين وغير مستعدين لعمل تعديلات لما أمكن تحقيق تكامل الثقافات.

٢٤- وحيث إن التركيبة الماليزية لا يمكن تطبيقها على كل البلدان ذات السكان متعددى الأعراق، فلا شك أن روح التحمل يمكن أن تساعد فى تحقيق التكامل الثقافى ولا توجد ثقافة متفوقة بحيث يجب تبنيها بأى ثمن.

٢٥- وتوجد دول كثيرة ستواجه مشكلة الشعوب المختلفة الثقافات التى تعيش سويًا، وستكون هناك مشكلات فى تداول التكامل الثقافى، وحينما تكون الثقافة السائدة هى ثقافة الغالبية العظمى فإن أفضل حل

هو تبنى الثقافة السائدة ، ولكننا مؤخراً لاحظنا مقاومة من جانب الأقليات ويجب أن يتم التعامل معها بتحمل وتفاهم.

٢٦- فمثلاً فى الولايات المتحدة نجح اليهود والإسپان فى الاحتفاظ بكثير من ثقافاتهم ، ففى بعض أجزاء من الولايات المتحدة تستخدم اللغة الإسپانية رسميًا فى التعليم، ومن ناحية أخرى نجح اليهود فى مناهضة التحيز ضدهم ويتباهون علنًا بديانتهم وثقافاتهم حتى إنهم يطالبون بعقد الجنسية المزدوجة ويجب أن تحترم عطلاتهم الدينية ولكنهم ما زالوا يدعون أنهم أمريكيو الثقافة.

٢٧- ولكن التكامل الثقافى ليس مجرد مشكلة قومية بل مشكلة دولية.

٢٨- لقد أصبحت هكذا بسبب تطور تكنولوچيا الاتصالات خاصة التليفزيون مع بثه للأخبار فوريًا على مدى ٢٤ ساعة يوميًا ، فقد حضر العالم إلى داخل غرف معيشة كل فرد، وهذا حسن لولا أن اللغة الإنجليزية صارت اللغة المشتركة للعالم، وقام الأوروپيون سواء من ناطقى الإنجليزية أم لا باستغلال الفرصة سريعًا لعرض منظورهم للأمور عبر الأثير.

٢٩- وانتشرت ثقافة الأوروپيين العرقيين وخاصة ثقافة الأمريكيين فى العالم ما بين هوليود والإعلام الإلكترونى ، ولا توجد ثقافة فى العالم لم تتأثر بهذا الهجوم.

٣٠- وثقافة الأمريكيين متحررة جدًا وهى قائمة على الحرية الشخصية المطلقة، فبينما كانت المواد الإباحية محظورة من قبل صارت المواد

الإباحية متاحة للجميع من الأطفال على الإنترنت ، ولا شك أن هذا يدمر القيم الأخلاقية للثقافات الأخرى. وفى الواقع مثل تلك الإباحية قد يتربط مباشرة بجرائم الجنس والقتل.

٣١- ولكن الأمريكيين لن يوقفوا الدعاية للمواد الإباحية بما فيها الأغانى المصورة عبر الإنترنت. وتصرفاتهم أن الحرية أهم بكثير من تدمير القيم الأخلاقية الذى قد تسببه.

٣٢- وتعد ثقافة الأوروبيين العرقيين الحالية متساهلة، بحيث إن الشذوذ الجنسى والزواج للجنس الواحد يلقيان تشجيعًا حتى إن القساوسة يتباهون بشذوذهم الجنسى باسم الحرية ، وأجسام النساء تعرض من أجل كل شىء من السيارات وحتى المشروبات ، وفى الواقع ما يرتدينه من ثياب يكشف من أجسامهن أكثر مما يستر ومع ذلك فإذا نظر أحدهم للأجزاء المعروضة فإن هذا يعد تحرشًا جنسيًا ويمكن مقاضاة الشخص وإجباره على دفع تعويضات بالملايين.

٣٣- والمجتمع الأوروبى يميل للتقاضى، فيمكن مقاضاة الأصدقاء وأفراد العائلة للحصول على الملايين إذا وقعت حادثة لأى شخص.

٣٤- ولم يعد الحب موجودًا فى الثقافة الأوروبية حيث أنه يفسر حاليًا بمعنى الجنس ، ولا يوجد شعور أو ولع أو رغبة فى الرفقة طوال العمر بين الرجال والنساء، الرغبة الوحيدة هى ممارسة الجنس، العرضى الخالى من أى مشاعر نبيلة ،وتنتهى العلاقة بعد إشباع الرغبة الجنسية.

٣٥- ويولد الأطفال من هذه النزوات وقد لا يعرفون آباءهم ، وبذلك قد يرتكب الإخوة والأخوات زنى المحارم ، وينجبون أطفالاً مولودين من تناسل داخلى ، وفى الواقع فإن حظر زنى المحارم موضع تشكك حاليا ، لماذا لا يتزوج الإخوة من أخواتهن إذا رغبوا فى ذلك ؟

٣٦- والثقافة الأوروبية والتى تدرس كثقافة عالمية تهدد الثقافات الأخرى فى عالم من الدول التى لا يمكن فصلها بالحدود ، فكيف يتعامل العالم مع هذا ؟ كيف يحافظ غير الأوروبيين على ثقافاتهم إذا لم يريدوا التلوث من خلال السيادة أو التشبه أو التكامل ؟

٣٧- تعد حرية التعبير وحرية الصحافة من القيم التى تعلمها الثقافات الأوروبية ، وعند طرح ذلك الموضوع لأول مرة كانت الخطب والصحافة محدودة المدى ، وعلى كل حال فالمجتمعات الأوروبية التى خرقت تلك الحريات كانت محافظة ولم تسمح نظمها القيمية بمثل هذه الدرجة المرتفعة من الحرية الاجتماعية .

٣٨- ولكن فور تقبل مبدأ حرية التعبير ، ازداد تفسيره عمقا واتساعا وما تم منعه من طرح حرية التعبير لا يمكن منعه أو شجبه إذا ما أعلن المجتمع إيمانه بالحرية ، فأى شخص أو أية جماعة من الأشخاص تريد فعل شىء ما مهما يكن ضاراً بالآخرين يجب أن يسمح لهم إذا ما كانت الحرية تعنى حقّا حرية .

٣٩- والعدالة كذلك يعاد تفسيرها لتعطى معنى للحرية ، نحن نسمع الآن أن استقلال الأمم لا يعنى أن الدول الأخرى لا يمكنها إجبار دولة

مستقلة على تغيير الحكومة ووضع حكومة تلبى شروط أو خصائص معينة ، ولا تعد عدم رغبة شعب دولة ما فى تقبل الثقافة التى ستفرض عليها سببًا فى عدم استخدام القوة لضمان التقبل ، وإن استخدام القوة يعد ضد مفهوم حرية الاختيار، ليس مهما لدى الدول الديمقراطية المتحررة .

٤٠- وما زال تطور الثقافة المتحررة مستمرًا فأى شىء يمكن تنفيذه باسم الحرية، ولكن لا توجد حرية لرفض ثقافة الحرية المطلقة تلك .

٤١- وأمام كل هذا هل يمكن أن يوجد تكامل ثقافى ؟ من المستحيل أن تعزل الثقافات نفسها وأن تحافظ على نفسها ، هل يجب أن يحدث تكامل إذا كان التكامل يدمر ثقافة ما ويحافظ فقط على الانحلال الأخلاقى كما اتضح من الثقافة الأوروبية .

٤٢- لقد كان هناك حديث حول صدام الحضارات ، والصراع الحالى بين المسلمين والأوروبيين العرقيين ليس صدام حضارات بل هو مجرد صراع المسلمين لاسترداد أرض اغتصبت منهم لخلق دولة إسرائيل ، أعيدوا الأرض وسيعيش المسلمون فى سلام مع الإسرائيليين ومناصريهم الأوروبيين .

٤٣ ـ ولكن يبدو أن صدام الثقافات يتزايد، فالمسلمون وغيرهم كثيرون لا يمكنهم تقبل ثقافة الأوروبيين العرقيين، منها على كل حال ثقافة ضد التدين تقوم على مذهب المتعة وإشباع الرغبات الحيوانية .

٤٤ ـ لا يوجد هنا مجال للتكامل، حتى بالنسبة لقيم مثل العدالة واللعب النظيف، فالثقافة التى يروجها الأوروپيون العرقيون كثقافة عالمية يجب أن تقتصر عليهم وحدهم، ويجب ألا يسمح لها بأن تتكامل مع الثقافات الأخرى، لمجرد أن الثقافات الأخرى ستفشل أو تنهار مع رفض القيم الأخلاقية أو تفسيرها بحيث تعنى العكس، فمثلاً ما يقول دينهم أنه خطيئة يمارس الآن علنًا كفضيلة على يد دعاتهم الروحانيين.

٤٥ ـ قد يكون تكامل لبعض الثقافات كما ذكرت آنفًا، ولكن لا يمكن أن يحدث تكامل بين الثقافات المتأصلة للآسيويين والحضارات الإفريقية مع ثقافة الأوروپيين العرقيين.

٤٦ ـ ويرفض التنوير الحدث القائم على علوم الإيمان بالجزاء عن الخطايا، ولكن عندما لا تعلم شعوب العالم من هم آباؤهم يتم تقديس زنا المحارم والعلاقات الجنسية الشاذة والظلم وقمع القوى للضعيف باسم الثقافة المتحررة، فمن المؤكد جداً أن تصيب الكوارث العالم كعقاب ربانى.

٤٧ ـ لا بد أن نكون حذرين؛ كيلا تدمر الرغبة فى التكامل الثقافى كل القيم الأخلاقية الراقية التى نعتز بها.

* * *

سيرة ذاتية للدكتور أحمد يوسف القرعى:

كاتب صحفى متخصص فى الشئون العربية والإفريقية، تابع عن كثب فى كتاباته الصحفية ودراساته وبحوثه العلمية حركات تحرير الدول العربية والإفريقية، وخص قضية تحرير القدس باهتمام متزايد منذ محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى (فى أغسطس ١٩٦٩م)، وحذر مبكرًا من مخطط إسرائيل لتهويد القدس، وظل يتابع بالتحليل السياسى محاولات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتكريس عملية تهويد المدينة المقدسة، مؤكدًا أهمية الوعى بعروبة القدس وضرورة تعبئة المساندة الشعبية حولها. وعول كثيرًا على أهمية دور الاتحادات المهنية العربية التى تمثل ضمير وعقل الأمة، جنبًا إلى جنب مع دور الحكومات فى مساندة انتفاضة الأقصى والإسراع بإعداد وثيقة قانونية دفاعًا عن القدس لتعبئة رأى عام عالمى مناصر للقضية الفلسطينية، وتحسبًا لاحتمال اللجوء إلى التحكيم الدولى فى حالة الفشل الكامل لعملية التسوية السلمية.

وعبّر د. أحمد يوسف القرعى عن هذه الأفكار وغيرها فى كتبه ودراساته ومقالاته عن القدس، ومنها كتاب(القدس من بن جوريون إلى نتنياهو) وكتاب (وثيقة الدفاع عن القدس من يكتبها؟) الذى نال جائزة أفضل كتاب فى معرض القاهرة الدولى للكتاب (يناير ٢٠٠٠م)، وكتاب (الانتفاضة الأقصى) عام (٢٠٠٢م)، وكتاب القدس قضية الساعة (٢٠٠٣م).

ومن الكتب الأخرى نذكر: قضايا الشباب والمتغيرات السياسية الدولية (١٩٩١م)، الحركة النقابية الدولية (١٩٨٦م).

هذا عن التخصص فى الشئون العربية، وفى القلب منها قضية القدس، أما بشأن التخصص فى الشئون الإفريقية، فقد تتلمذ على فكر كل من د. بطرس بطرس غالى، ود. عبد الملك عوده، وحصل على درجتى الماچستير والدكتوراه فى الشئون الإفريقية، وكان عنوان رسالة الماچستير: سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار فى إفريقيا، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م. وعنوان رسالة الدكتوراه: الحركة النقابية الإفريقية ودور مصر فى نشأتها وتطورها(جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م).

وصدرت له عدة كتب فى الشئون الإفريقية منها: ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى إفريقيا (عام ١٩٧٨م)، كما شارك فى تأليف كتب عن الشئون الإفريقية منها: العرب وإفريقيا (بيروت-١٩٨١م)، مصر وإفريقيا (القاهرة، ١٩٩٦م)، الاتحاد الإفريقى(القاهرة، ٢٠٠١م). ومن الكتيبات التى أصدرها فى الشئون الإفريقية منذ وقت مبكر: ثورة الفلاحين فى إفريقيا (١٩٧١م)، والمقاطعة الإفريقية لإسرائيل(١٩٧٤م).

ونال د. أحمد يوسف القرعى جائزة المقال التحليلى من نقابة الصحفيين عام ١٩٨٦م، واختير عضواً بعدد من اللجان الثقافية والعلمية منها شعبة الإعلام بالمجالس القومية المتخصصة ومنها لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، ومجلس إدارة مركز البحوث الإفريقية، وبرنامج الدراسات المصرية -الإفريقية بجامعة القاهرة، ومجلس أمناء الجمعية العربية للإدارة،

كما تم انتخابه مقرراً للجنة الإعلام الاستشارية بمكتبة الإسكندرية (فى يناير ٢٠٠٤م).

ود. أحمد يوسف القرعى من مواليد بلقاس - دقهلية عام ١٩٤٠م، وتلقى فى مدارسها تعليمه الابتدائى والإعدادى والثانوى، ونال بكالوريوس وماچستير ودكتوراه العلوم السياسية من جامعة القاهرة أعوام (١٩٦٢، ١٩٧٨، ٢٠٠٠م)، وعمل فى البداية محرراً سياسيًا بمصلحة الاستعلامات لمدة ثلاث سنوات قبل التحاقه بجريدة الأهرام محرراً بمجلة السياسة الدولية منذ عددها الأول (يوليو ١٩٦٥م)، ثم مديراً لتحريرها ١٩٩٢م، إلى جانب عمله عضواً بمجلس تحرير الأهرام (١٩٩٢-١٩٩٧م)، ومشرفًا على تحرير صفحات قضايا وآراء منذ عام ١٩٩٤م، ونائبًا لرئيس تحرير الأهرام منذ عام ١٩٩٧م.

***

الفهرس

رقم الإيداع ١٧٠٦/ ٢٠٠٥

الترقيم الدولى I.S.B.N - 977-09-1181-X



هذا الكتاب

من منطلق دعوته إلى عولمة أكثر عدلاً و إنصافاً لمصلحة كل الشعوب و كل الدول كبيرها وصغيرها ، جاءت دعوته إلى حوار الحضارات لا صدامها ودعوته إلى تصحيح مسار الحوار المتعثر بين الشمال والجنوب ، ودعوته إلى عالمية حقوق الإنسان، وأخيراً دعوته إلى إصلاح الأمم المتحدة ، بهدف أسمى هو بناء كومنولث كونى واحد يسوده مبدأ المشاركة الذكية.

هكذا تتضح مكونات منظومة الدعوة التى عبر عنها مفكرنا محاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا ا... ترك منصبه طواعية بعد أن قدم نموذجاً أمثل ل... الأوطان والمجتمعات، لا تزال دروسه المستفادة م... وقائمة أمام شعوب ودول العالم الثالث.

د. أحمد يوسف الق...

6223002801312